

معهد التخطيط القومى

[مذكرة داخلية رقم (٤٣٣)]

محاضرات فى التخطيط القومى الشامل

اعداد

دكتور صقر أحمد صقر

مايو ١٩٧٢

الفصل الأول

مقدمة

التخطيط القومى الشامل

مخناه - ضرورته - مطالباته

١ - تمهيد :

بدأ العمل بنظام التخطيط القومى الشامل كأسلوب جديد لحل المشكلة الاقتصادية فى عام ١٩٢٨ مع بداية الخطة الخمسية الاولى فى الاتحاد السوفيتى فى هذا ١٩٢٨ . وبالرغم من أن نجاح الثورة الاشتراكية هناك قد تم منذ عام ١٩١٧ إلا أن القيادة الجديدة فى الاتحاد السوفيتى حاولت اتباع أساليب متعددة لحل المشكلة الاقتصادية فى المجتمع الجديد الى ان وصلت - عن طريق التجربة والخطأ - الى اتباع أسلوب التخطيط القومى الشامل . وقد كانت فترة التجربة والخطأ هذه ضرورية لثقل الدراسات الخاصة بكيفية عمل الاقتصاد الاشتراكى قبل نجاح الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى - حيث ركزت معظم هذه الدراسات على العوامل الكامنة فى النظام الرأسمالى نفسه والتي ستؤدى به الى الانهيار ودون التعمق فى دراسة المشاكل المتوقعة فى ادارة الاقتصاد الاشتراكى وكيفية معالجتها . وقد دعى هذا أحد الاقتصاديين الماركسيين - وهو الأستاذ بول سوزى الى ان يصف النظرية الماركسية بأنها نظرية التطور الرأسمالى "تتجه من عدم الى شيء" .

وفى بادىء الامر كانت هناك شكوك كثيرة تراود عددًا من الاقتصاديين الهولنديين غنى إمكانية نجاح مثل هذا النظام فى حل المشكلة الاقتصادية . وقد تركزت هذه الشكوك فى النقاط التالية :

أ - تعذر اجراء الحساب الاقتصادى فى ظل هذا النظام نظرا لان اسعار السلع وعندما تنحصر الانتاج ستحدد بقرارات ادارية قد لا تمكن - بالضرورة - تسوى

المعرض والطلب في هذه الاسواق - وهذا سيؤدي الى صعوبة الحصول الى التخصيص الامثل للموارد *

ب * الصعوبات التي قد يصادفها جهاز التخطيط المركزي في محاولته لتقدير الحاجات الاجتماعية المختلفة *

ج * تطبيق الخطة المركزية سوف يؤدي الى الحد من مبدأ سيادة المستهلك *

والرغم من هذه الشكوك - والتي سوف نتعرض لها بالتفصيل فيما بعد - فان المخطط بنظام التخطيط القوي الشامل قد اتجه الى الانتشار بعد الثلاثينات ويرجع هذا الى عوامل متعددة يمكن أن نوجز أهمها فيما يلي :

أ - النمو الاقتصادي المضطرب الذي حققه الاتحاد السوفيتي بعد اتباع أسلوب التخطيط القوي الشامل - حيث بلغ معدل نمو الانتاج الصناعي ، على سبيل المثال ، الذي ما يزيد على ١٥% سنوياً في الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٤٠ (١) *

ب - الازمة الاقتصادية العالمية التي مرت بها البلاد الرأسمالية في الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢ والمعروفة باسم " الكساد العظيم " وما أدت اليه من تعطيل في القوة الانتاجية لهذه البلاد (زاد عدد المتعطلين في هذه البلاد على ٢٥ مليون عامل كما انخفض الدخل القومي فيها بما يتراوح بين ٣٠ الى ٥٠% عن مستواه عام ١٩٢٩) * وقد أثبتت هذه الازمة عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق التوازن عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لعناصر الانتاج وبالتالي ضرورة التدخل الحكومي عن طريق السياسة المالية او السياسة النقدية لتصحيح أي اختلال في الطلب الفعال *

(١) Maurice Dibli, Economic Growth and underdeveloped Countries

(International Publisbees, 1963) P.15.

ح - أدت الحرب العالمية الثانية الى ضرورة توجيه النشاط الانتاجي في البلاد المتحاربة لخدمة الحرب وما استلزمه ذلك من ضرورة التدخل المباشر للدولة في تسيير عجلة الاقتصاد ووضع أولويات محدده للانتاج والتوزيع • وبانتهاء الحرب كان التدخل الحكومي لازما أيضا للأسراع في تعمير ما خربت الحرب •

د - أخذ كثير من البلدان الاوربية والآسيوية بالنظام الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية • وقد أدى هذا الى ضرورة التنظيم الاشتراكي للانتاج عن طريق التخطيط القوي الشامل •

هـ - حصول الكثير من بلدان العالم الثالث على استقلالها ومحاولتها القضاء على التخلّف والجمود الذي يعاني منها اقتصادها وايضا القضاء على الفوارق الشاسعة في الدخل بينها وبين البلاد المتقدمة - والتي قد تزداد اتساعا بدون التدخل في ادارة الاقتصاد القوي والعمل على الارتفاع السريع بمعدلات نمو الدخل عن طريق الاخذ بنظام التخطيط •

٢ • تعريف التخطيط القوي الشامل

يمكننا تعريف التخطيط القوي الشامل بأنه مجموعة التنظيمات والسياسات والترتيبات التي تم الاتفاق عليها من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع فسي المستقبل بطريقة مثلى • وهذا يعنى أن جوهر عملية التخطيط القوي الشامل هو اعتماد القرارات اللازمة لتعبئة وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بفرض الوصول الى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في ضوء الاهداف التي يحددها المجتمع • وفي ضوء هذا التعريف يمكننا ملاحظة ما يلي :

أ • أن التخطيط القوي الشامل هو تنظيم اجتماعي لحل المشكلة الاقتصادية إذ أنه يضع تصور معين للوضع الاقتصادي المستهدف في المجتمع ويحدد - في نفس الوقت - كيفية الوصول الى هذا الوضع • وتتضمن عملية التخطيط القوي الشامل أمرين

أساسيين : الأول هو تحديد أهداف مسبقة يرجى تحقيقها
والثاني يتضمن تحديد الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف •

ب- أن اختيار الأهداف لا بد وأن يتم بواسطة جهاز مركزي مسئول • وهذا يعني
أن تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي مسألة سياسية فسي
المقام الأول • والسبب في ذلك أن الأجهزة المركزية هي وحدها التي تحصل
مسئولية النتائج المترتبة على التخطيط • ويتصرف دور المخطط على توضيح الحدود
الممكنة للأهداف المختلفة ، والسياسات والاجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف
والتكلفة الاجتماعية التي تتضمنها الأهداف المختلفة خاصة فيما يتعلق بمعدلات
الادخار ، معدلات النمو في انتاجية العمل ، الأحجام اللازمة من الصادرات
أو من النقد الاجنبي ... الخ •

ج- نتيجة لذلك سوف نجد أن تحديد واختيار الأهداف يتوقف على مدى تقدير القيادة
السياسية للظروف التي يمر بها المجتمع ، المشاكل الاقتصادية الملحة ، الامكانيات
المتاحة ... الخ • ولهذا فسوف نجد أن هذه الأهداف قد تتراوح بين تحقيق
أكبر زيادة ممكنة في الدخل القومي ، إعادة توزيع الدخل (سواء بين الطبقات
الاجتماعية المختلفة أو بين الاقاليم المختلفة) ، ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة ،
توفير حجم معين من فرص العمالة ، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ... الخ •

وواضح أن هذه الأهداف تتفاوت في الأهمية تبعاً للظروف التي يمر بها المجتمع فقد يكون
لبعضها أولوية على البعض الآخر في مرحلة معينة وبالعكس - أي أن هذه الأولويات لا تتحدد مرة
واحدة وإلى الأبد بل أنها تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والتاريخية التي يمر
بها المجتمع •

وتبعاً لذلك فإنه يمكننا تقسيم الأهداف إلى أهداف أساسية (أو أولوية) (Basic Or
Primary Targets) وأهداف مشتقة أو ثانوية (Derived Or Secondary Targets) •
والأهداف الأساسية هي التي تحظى بأولوية على غيرها من الأهداف في حين أن الأهداف

المشتقة يمكن اعتبارها كتعديلات أو إضافات أو كوسائل لتحقيق الأهداف الأساسية .
 لاحظ أيضا أن الأهداف يمكن أن تصاغ في شكل أهداف محددة " Fixed Targets " مثل مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات أو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في نهاية الخطة .
 ... الخ ، أو قد تصاغ في شكل أهداف مرنة " Flexible Targets " مثل تحقيق أكبر زيادة ممكنة في الدخل القومي في فترة الخطة ، أو الوصول بالفائض (أو الميزان) في ميزان المدفوعات إلى أكبر (أو أقل) ما يمكن في نهاية الخطة ... الخ ، وقد يكون من الأفضل بالنسبة لبعض الأهداف اتباع الأسلوب الأخير إذ أن أسلوب الأهداف المحددة قد يعيقه عدم توافر قدر كبير من المرونة أو قد ينتج عنه المبالغة في تحديد الأهداف وما قد يوصى إليه ذلك من اختناقات قد تؤثر على نمو الانتاج خلال فترة الخطة .

وغير بالذكر أن بعض الأهداف قد تتعارض مع البعض الآخر مثل تحقيق أكبر زيادة ممكنة في الدخل القومي وضمان حد أدنى لمستوى المعيشة . ففي الاجل القصير سوف نجسد أن ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة قد يوصى إلى زيادة ما يخصصه المجتمع لأغراض الاستهلاك وبالتالي تخفيض الجزء المخصص للاستثمار وتخفيض معدل نمو الدخل القومي . ولهذا نجسد أنه قد يكون من اللازم اجراء بعض المساومة TRADE OFF بين هذه الأهداف المتعارضة .

وأخيرا لا بد من ملاحظة أنه من الضروري أن يكون هناك تنسيق بين الأهداف المختلفة حتى لا تكون الخطة مجرد تجميع لبرامج جزئية لا يوجد ما يضمن اتساقها وبالتالي إمكانية تحقيقها في آن واحد . فتحديد زيادة معينة في الانتاج الصناعي مثلا قد يترتب عليها زيادة في الواردات من السلع الاستثمارية والسلع والوسيلة وهذه الزيادة في الواردات سوف تؤثر على الهدف الخاص بميزان المدفوعات . ويمكن ان تتم عملية التنسيق عن طريق العمل على زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات الكمالية مثلا للابقاء على الهدفين في نفس الوقت . وهكذا .

د - أن جهاز التخطيط لا بد وان يحدد الاساليب والاجراءات اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة مع تقييم نسبي لكل منها . وقد يتم وضع هذه الاساليب والاجراءات في شكل بدائل حتى يمكن للمسؤولين الاختيار بين هذه البدائل . وتتطلب هذه

المسألة اعداد دراسات عن الهيكل الاقتصادي القائم ومدى التشابك الموجود بين القطاعات المختلفة ، معاملات رأس المال في القطاعات المختلفة ، المعاملات الخاصة بالواردات بالنسبة للقطاعات المختلفة ، معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهكذا

لاحظ أيضا انه من الضروري ان يكون هناك تنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيق الاهداف الموضوعة .

هـ - أن التخطيط ينصب أساسا على المستقبل وهذا يعني أن هناك قدر معين من عدم التأكد والمخاطرة . وبالرغم من أن هدف التخطيط لابد وان يكون التخفيض من أثر هذين العاملين بتقدير الامكان الا ان وجودهما يوضع ضرورة وجود حشد أدنى من المرونة بالنسبة للاهداف أو أدوات السياسة الاقتصادية حتى يتم تعديلها طبقا لما يستجد من ظروف قد تكون خارجة عن ارادة المخطط (نشوب حرب أو استمرارها مثلا ، حدوث بعض الكوارث الطبيعية ، أو انتشار الأوبئة وتأثيرها على الانتاج من محاصيل معينة . . . الخ) .

و - أخيرا ينبغي أن نلاحظ التفرقة بين الخطة والتخطيط حيث ان الخطة ماهي الا مجموعة القرارات التنفيذية التي حددت من أجل تحقيق الاهداف المتفق عليها - في حين ان التخطيط هو عبارة عن عمليات مستمرة ولا يقتصر على هذه المجموعة من القرارات التي تصدر وينتهي بعدورها التخطيط . وتشمل هذه العمليات - كما سبق أن أوضحنا - تحديد الاهداف واختيار الوسائل وأدوات السياسة الاقتصادية اللازمة ، جمع البيانات والمعلومات الاحصائية عن الاقتصاد القومي ، متابعة تنفيذ هذه القرارات مع اجراء تقييم مستمر لمدى التقدم في تنفيذ الاهداف وهكذا .

٣ - ضرورة التخطيط القوي الشامل

سوف نناقش ضرورة التخطيط القوي الشامل بالنسبة لمجموعتين من البلاد : المجموعة الاولى هي البلاد الاشتراكية والمجموعة الثانية تختص بالبلاد المتخلفة^(١) . وبالرغم من أن كثيرا من البلاد المتخلفة يحاول تطبيق الاشتراكية كنظام اجتماعي الا ان هناك فروقا جوهرية بين هاتين المجموعتين من البلاد تجعل من المستحسن الابقاء دائما على هذه التفرقة .

وفي البلاد الاشتراكية نجد ان الماكية العامة لوسائل الانتاج تحتم تدخل الدولة ومسئوليتها بشكل مباشر عن تسيير الاقتصاد القوي عن طريق التخطيط الشامل والالزامي . التخطيط اذن في هذه البلاد هو اسلوب الحياه العادي للاقتصاد القوي حيث يقع على عاتق الدولة عبء ادارة المشروعات الانتاجية المختلفه . وهذا التفسير في طبيعة علاقات الملكية يؤدي بالضرورة الى تغيير في الاهداف التي يهدف المجتمع الى تحقيقها من خلال الخطه . وفي هذا الصدد نجد ان شارل بتليمير يؤكد بأن الهدف الاسمي للتخطيط في المجتمعات الاشتراكية هو الارتفاع المنظم بمستوى معيشة العاملين والاشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية^(٢) .

وبالرغم من ضرورة التخطيط القوي الشامل في البلاد الاشتراكية يمكننا ان نقرر انه لا يوجد اسلوب واحد للتخطيط تتبعه كل هذه البلاد + وتختلف هذه الاساليب فيما بينها بصورة أساسية في درجة المركزية في اتخاذ القرارات المختلفه . ففي حين نجد الاتحاد السوفيتي ومعظم بلاد الكتلة الاشتراكية ينهج نحو قدر كبير من المركزية في اتخاذ القرارات نجد بلدا مثل يوغوسلافيا وتركيا قدرا كبيرا من الحرية للوحدات الاقتصادية المختلفه في اتخاذ القرارات الخاصة بها (أي يتبع اسلوب التخطيط اللامركزي) .

(١) لا يوجد هناك اتفاق عام حول هذه التسمية حيث يفضل بعض الاقتصاديين لفظ البلاد النامية بينما يفضل البعض الاخر استخدام تعبير البلاد المتأخره في حين يفضل فريدمان ثالث اصطلاح البلاد الاقل نموا - راجع مذكرة الدكتور زينهم كابس في التنمية والتخلف .

(٢) شارل بتليمير ، التخطيط والتنمية ، ترجمة الدكتور اسماعيل صبري عبد الله .

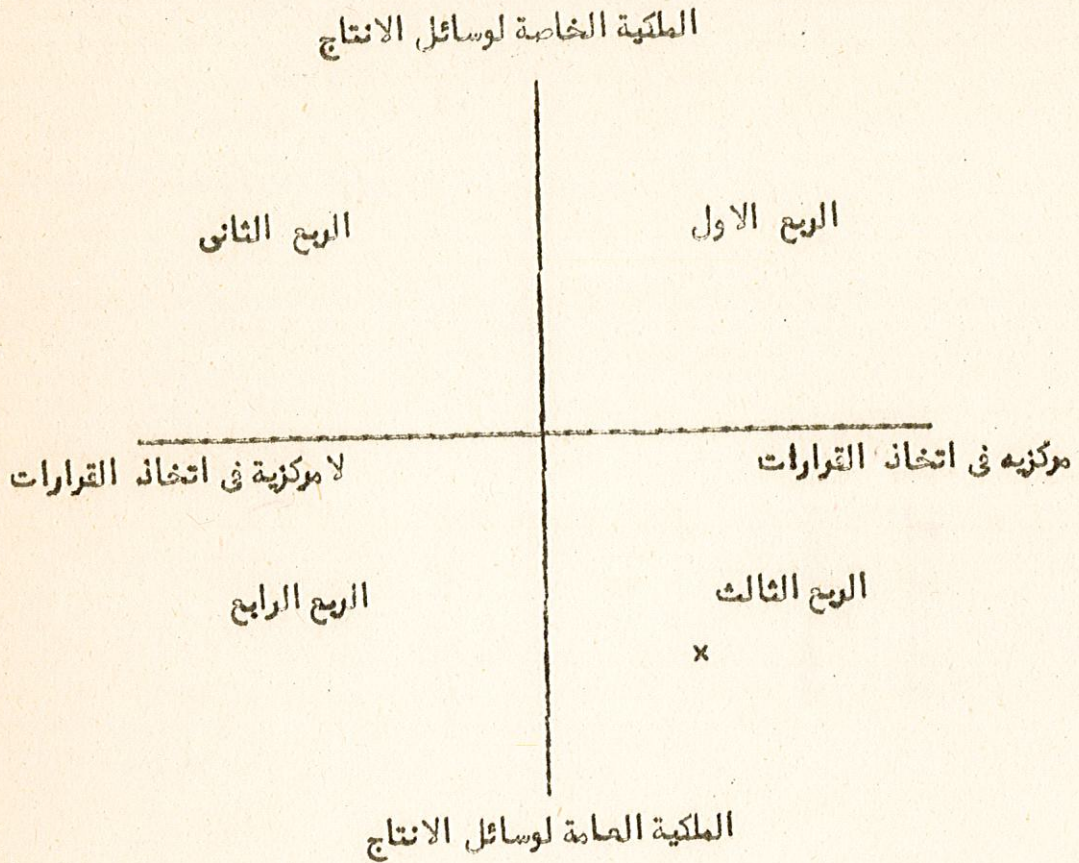
ومن الملاحظ ان الاختيار بين هذه الاساليب المختلفة للتخطيط لا يتحدد مرة واحدة
والى الابد وانما اتباع اى أسلوب من هذه الاساليب يتوقف على عوامل متعددة * ففي الاتحاد
السوفيتى - على سبيل المثال - نجد انه مع بداية اتباع التخطيط القومى الشامل اولت القيساده
السياسيه فى ذلك الوقت جل اهتمامها للنمو السريع والتصنيع للتكن من مواجهة التحوشهات
والتحديات من البلاد الرأسماليه * واقتضى ذلك اتباع أسلوب التخطيط المركزى الذى تحدد فيه
هيئة التخطيط المركزى الاهداف الانتاجيه للصناعات المختلفه خلال فترة الخطه وتلزم الوحدات
الانتاجيه المختلفه فى داخل هذه الصناعات بتنفيذ هذه الاهداف - ومع النمو المضطرد للاقتصاد
السوفيتى وزيادة تعقده نجد هناك اتجاه فى السنين الاخيره نحو تخفيف مدى المركزيه الموجود
فى اتخاذ القرارات ومحاولة ترك الحرية للوحدات الاقتصاديه المختلفه لاتخاذ القرارات المختلفه
المتعلقه بنشاطها اليومى *

وفي هذا الصدد يمكننا الاستعانة برسم توضيحي يوضح العلاقات الممكنة بين درجة
المركزية في اتخاذ القرارات وبين انواع ملكية عناصر الانتاج بالنسبة للنظم الاقتصادية المختلفة .
فلو تصورنا تمثيل درجة المركزية في اتخاذ القرارات على المحور الافقي - فاننا نبدأ من أقصى
اليسار بالامركزية مطلقه في اتخاذ القرارات وتزداد درجة المركزية بالاتجاه نحو اليمين الى ان نصل
الى المركزية التامة في اتخاذ القرارات في أقصى اليمين . وبالمثل ، لو وضعنا ملكية عناصر
الانتاج على المحور الرأسي - فاننا نبدأ من أعلى نقطة على المحور بملكية خاصة لعناصر
الانتاج ثم يتجه نصيب الملكية الخاصة للانخفاض بالتحرك الى أسفل (أي يزداد نصيب الملكية
العامة) حتى نصل الى أسفل نقطة على المحور حيث نصل الى الملكية العامة لجيمس
وسائل الانتاج .

ومن الواضح ان الاختلاف بين النظم الاقتصادية المختلفة يمكن ان يتضح بسهولة

من مكان هذا النظم على الشكل التالي :

الشكل رقم (١)



ففي الربح الاول حيث تعود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمركزة في اتخاذ القرارات نجد الوضع يشبه النظم الاقتصادية النازيه والفاشية التي سادت في المانيا وايطاليا قبيل وأبان الحرب العالمية الثانية • في حين أن الوضع في الربح الثاني حيث تعود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واللامركزة في اتخاذ القرارات يشبه الى حد كبير النظم الاقتصادية السائدة في البلاد الرأسمالية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة • وبالمثل نجد ان الوضع في الربح الثالث حيث تعود الملكية العامة لوسائل الانتاج والمركزة في اتخاذ القرارات يشبه الى حد كبير النظم الاقتصادية السائدة في بلاد الكتلة الشرقية مثل الاتحاد السوفيتي • وأخيرا نجد الربح الرابع حيث توجد الملكية العامة لوسائل الانتاج واللامركزة في اتخاذ القرارات يشبه نظام التخطيط اللامركزي السائد في يوجوسلافيا •

لاحظ أن مكان كل نظام اقتصادي في بلد معين في هذا الشكل داخل الربع السدس ينتمى إليه يتوقف على طبيعة علاقات الملكية ودرجة المركزية في اتخاذ القرارات . فبالرغم من أن الاتحاد السوفيتي - على سبيل المثال - يقع تبعا لهذا التقسيم في الربع الثالث حيث يغلب فيه طابع المركزية في اتخاذ القرارات المختلفة والملكية العامة لوسائل الإنتاج - إلا أن - هناك بعض القرارات تتخذ بشكل لامركزي مثل معظم القرارات الاستهلاكية والقرارات المتعلقة بالعمالة . وبالمثل أيضا بالنسبة للملكية العامة لوسائل الإنتاج نجد بعض الاستثناءات الطفيفة (خاصة في قطاع الزراعة) مثل الملكيات التعاونية والملكيات الخاصة الصغيرة . ولهذا نجد أن مكان النظام الاقتصادي السوفيتي تمثله العمالة الموجودة في الربع الثالث على التقريب - وأن هذا المكان عرضه للتغير إذا حدث تغير في طريقة اتخاذ القرارات أو / و ملكية وسائل الإنتاج . وهكذا . . .

بالنسبة للبلاد المختلفة نجد أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول كثير من هذه البلاد على استقلالها وانتشار وسائل المواصلات الحديثة تهيئت هذه البلاد السبل مشاكل الفقر والحرمان والتخلف التي ظلت تعاني منه لآلاف طويلة ووجهت بعض هذه الحكومات جل اهتمامها للتغلب على هذه المشاكل والقضاء عليها وهو الأمر الضروري للارتفاع بمستوى المعيشة (المادي والحضاري) والوصول إلى مستوى يقترب من المستوى الموجود بالبلاد المتقدمة . وقد تبدو جسامة المشكلة التي تواجهها هذه البلاد إذا تبينا أن الدخل المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد وصل إلى ٣٥٤٦ دولار في الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ (وهو الآن يزيد على ٥٠٠٠ دولار) وسكان الولايات المتحدة يمثلون ٥٨ من مجموع سكان العالم في حين أن متوسط الدخل لـ ٥٣ % من مجموع سكان العالم (ويقطن معظمهم في بلاد العالم الثالث) وصل إلى ٩٥ دولار بالنسبة للفرد في عام ١٩٦٥ .

وما يزيد المشكلة تعقيدا أن فجوة الدخل بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة لا تبقى على مستواها الحالي فقط وإنما نجد لها في اتجاه إلى الزيادة . ففي الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ بلغ معدل نمو الدخل ٤.٤ % في المتوسط في البلاد المتخلفة وتشمل بلاد أفريقيا (ماعدا جنوب

افريقيا) وآسيا (ما عدا اليابان واسرائيل) وامريكا اللاتينية والبرتغال ومالطة . وإذا اخذنا في الاعتبار معدل نمو الدخل بالنسبة للفرد (أى اجرينا التصحيح بالنسبة للزيادة في السكان) سوف نجد ان هذا المعدل يصل الى ١.٧ % - في حين ان معدل نمو الدخل في البلاد المتقدمة في تلك الفترة وصل الى ٥ % سنويا ، كما ان معدل نمو الدخل بالنسبة للفرد وصل الى ٣.٦ % (١) . وهذا كله يوضح ضرورة التخطيط من أجل القضاء على التخلف ومن أجل التنمية السريعة للاقتصاد القومي وسوف نناقش هذه المسألة مرة أخرى بعد توضيح ابعاد مشكلة التخلف وشروط التخلص الامثل للموارد .

٤ . جسامه المشكله :

حتى تتبين لنا ابعاد المشكله التي تواجهها البلاد المتخلفه وضرورة التخطيط من أجل التغلب على هذه المشكله سوف نحاول هنا باختصار مقارنة الظروف التي تواجهها هذه البلاد الآن بالظروف التي مرت بها البلاد المتقدمة في فترة ما قبل الثورة الصناعيه (أى الربع الاخير من القرن الثامن عشر) . ويمكننا ان نفعل ذلك اذا قارنا الموقف في كلتا المجموعتين بالنسبة لمستوى دخل الفرد ، التفاوت في توزيع الدخل ، الموقف السكاني (سواء من ناحية حجم السكان او الزيادة السنويه في عدد السكان) ، مدى التجانس الحضارى واللغوى ، ودرجة تطور النظام الاجتماعى والسياسى .

بالنسبة لمستوى دخل الفرد نجد ان التقديرات الخاصة بمستوى دخل الفرد في البلاد المتقدمة قبل الثورة الصناعيه تشير الى انه كان يتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ دولار بأسمار عام ١٩٥٢ وهو مستوى أعلى من مستوى دخل الفرد في كثير من البلاد المتخلفه الآن . وبالنسبة للتفاوت في توزيع الدخل نجد انها في كثير من البلاد المتخلفه اليوم اكبر منها في البلاد المتقدمة في مرحلة ما قبل الثورة الصناعيه .

(١) هذه البيانات لا تشمل بلاد الكتلة الاشتراكية .

فيما يتعلق بالموقف السكاني نجد ان حجم السكان في البلاد المتقدمة قبل الشهور الصناعية كان حجما ضئيلا بالنسبة لحجم السكان في بعض البلاد مثل الصين ، الهند ، أندونيسيا . بالإضافة الى ذلك نجد ان معدل نمو السكان في البلاد المتخلفة الآن يعد أعلى بكثير من هذا المعدل في البلاد المتقدمة في تلك الفترة . وبخصوص التجانس الحضارى واللفوى نجد ان درجة التجانس هذه كانت اكبر بكثير في البلاد المتقدمة في تلك الفترة منها في البلاد المتخلفة الآن وواضح ان درجة التجانس لها علاقة وثيقة بإمكانية تحريك النظام الاجتماعى وتطويره . وأخيرا نجد انه فيما يختص بدرجة تطور النظام الاجتماعى والسياسى ان تقدم البلاد الغربيه كان نتيجة لعملية الاقتباس والتعلم من الانظمة المجاورة والمتقدمة (في ذلك الوقت) في البلاد العربية وفي بلاد الشرق الاقصى . يضاف الى ذلك ان الثورات التى مرت بها هذه البلاد من الناحية الثقافية والسياسية والدينية والاكتشافات الجغرافية الكبرى . . . وكل هذا حدث فى الفترة ما بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر . . . كانت في غاية الاهمية كمقدمة لعملية التنمية الاقتصادية التى تلت هذه الفترة . على العكس من ذلك نجد ان البلاد المتخلفة الآن يتحتم عليها ان تحقق كل هذه الثورات في نفس الوقت الذى تحاول فيه بداية او استمرار نفس عملية التنمية .

اخيرا ينبغى ان نلاحظ ان الاستغلال والنهب المنظم لموارد المستعمرات الذى ابتدأ في الانتشار في تلك الفترة كانت له آثار كبيرة في دفع عملية النمو بالبلاد المتقدمة . . على عكس الحال في البلاد المتخلفة التى لا يزال بعضها يعاني حتى الآن من الآثار المباشرة او غير المباشرة لهذه العملية .

ومن ناحية اخرى نجد ان هناك بعض الظروف المشجعة لعملية النمو في البلاد المتخلفة الآن . فالكشوف والاختراعات العلمية التى تمت حتى الآن تعتبر ثروة عالمية يمكن للبلاد المتخلفة ان تستفيد منها بدون الحاجة الى اية نفقات جديدة . وهذا العامل يعتبر من أهم العوامل الاقتصادية التى تحظى بها البلاد المتخلفة الآن . غير ان هناك بعض المحاذير التى ينبغى الإشارة اليها :

— أن هذه الاختراعات والاكتشافات تمت لحل بعض المشاكل التي تواجه البلاد المتقدمة وهذه قد لا تكون بالضرورة هي نفس المشاكل التي تواجه البلاد المتخلفة • فعلى سبيل المثال الاختراعات التي تحاول التوفير في عنصر العمل عن طريق الارتفاع بمستوى ميكنة الآلات قد لا تناسب كثيرا من البلاد التي تعاني من التضخم السكاني مثل الوضع عندنا هنا في ج م ع •

— أن الحصول على هذه المخترعات وتنفيذها في البلاد المتخلفة سوف يحتاج الى موارد مادية وبشرية قد لا يكون في الامكان الوفاء بهذا •

— أن كثيرا من هذه الاختراعات قد يكون عاملا معوقا للتنمية الاقتصادية • فانتشار وسائل المواصلات ووجود عامل التقليد والمحاكاة لمستوى المعيشة في البلاد المتقدمة أدى الى انتشار عادات استهلاك السلع المعمرة والترقيع في البلاد المتخلفة • وهذا يودي الى تخفيض المدخرات الممكن توجيهها لعملية التنمية •

العامل الآخر الذي يمكن أن يسهم في الاسراع بتنمية البلاد المتخلفة هو ان ازدياد عدد البلاد المتقدمة الآن وارتفاع مستواها المادي يمكنها المساهمة في الاسراع بعملية النمو في البلاد المتخلفة عن طريق تقديم المساعدات المادية والفنية •

• • تعريف تخطيط التنمية الاقتصادية :

بالرغم من اننا ناقشنا تعريف التخطيط القومي الشامل في البند رقم (٢) من هذا الفصل الا ان ذلك التعريف يتصف ببعض التعميم بمعنى امكانية تطبيقه على أي نوع من المجتمعات وتصبح المشكلة هي في وضع الترتيبات والسياسات اللازمة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بطريقة مثلى • ومن مناقشنا لضرورة التخطيط في البلاد المتخلفة ولا يحد المشكلة التي تواجهها هذه المجموعة من البلاد أتضح لنا ان المشكلة الاساسية التي تواجهها هذه البلاد هي انخفاض مستويات الدخول وضرورة العمل على الارتفاع المضطرب في هذه المستويات بالدرجة التي تسمح بتحقيق زيادة في الدخل بالنسبة للفرد — أي بالشكل الذي يسمح بزيادة هذه المعدلات على معدلات نمو السكان — ولهذا فانه من الضروري — في ضوء هذه المناقشة — وضع تعريف أكثر تحديدا لتخطيط التنمية الاقتصادية •

بيد أنه قبل الشروع في مناقشة تعريف تخطيط التنمية الاقتصادية فإنه تجدر الإشارة إلى أن لفظ التنمية الاقتصادية لا يعتمد على مع التنمية الكاملة للمجتمع • فالتنمية الاقتصادية ليست إلا جزءاً - أو بعداً واحداً - للتنمية القومية • وتشمل التنمية القومية بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية - التنمية الاجتماعية والسياسية • والتشابهات الموجودة بين هذه الأنواع المختلفة من التنمية من الأهمية بمكان حيث أنها توضع إلى أي حد تحدد التنمية السياسية والاجتماعية والحضارية التنمية الاقتصادية ودرجة تحديد هذه الأخيرة لكل أنواع التنمية السابقة • وهذا يوضح ضرورة اتباع أسلوب العلوم المتداخلة (Interdisciplinary Approach) في دراسة عملية التنمية حتى يمكن توضيح كيفية التأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية •

يمكننا إذن أن نعرف تخطيط التنمية الاقتصادية بأنه العملية التي من خلالها يمكن تحقيق زيادة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي في بلد معين على مدار فترة زمنية طويلة • وهنا ينبغي أن نركز على الالفاظ الآتية :

- العملية : وتعني وجود قوى معينة والتي تعمل في شكل سببي ومتشابه • هذه القوى تكشف المنطق أو الطريقة التي لابد وأن يتم بها تخطيط التنمية الاقتصادية •

- دخل الفرد : إذا كان الاهتمام بتنمية البلاد المتخلفة ينبع من الرغبة في إزالة الفقر المدقع الذي يعاني منه أغلبية السكان فإنه لابد من تحديد زيادة دخل الفرد الحقيقي كهدف أساسي لعملية التنمية بدلاً من مجرد زيادة الدخل القومي بدون تصحيحه بالنسبة للتخفيف في السكان • وهذا يعني أن زيادة الدخل القومي التي تصاحبها زيادة مماثلة في السكان وبالتالي لا ينتج عنها أي زيادة في دخل الفرد لا يمكن أن تعتبر على أنها تنمية اقتصادية •

- فترة زمنية طويلة : ومومي ذلك الاهتمام بأن تكون التنمية عملية مستمرة وتؤدي إلى زيادة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي ولا تقتصر على فترة قصيرة • أي أن

الاتجاه الصمودى لدخل الفرد على مدار عشرات السنين - عشرين أو ثلاثين سنة مثلا - هو المؤشر الواضح لعملية التنمية * ومن وجهة النظر هذه فان خطة للسنوات الخمس لا يمكن ان تعتبر الا كبادرة لعملية التنمية ويبقى الامر معلقا على مدى ما اذا كان من الممكن الاستمرار في زيادة دخل الفرد في الخطط التالية على المدى الطويل * ولهذا ينبغي ان نفرق بين بداية عملية التنمية والمهمة الاصبغ وهي ان تستمر هذه العملية في الاجل الطويل *

وبالرغم من أن الزيادة في دخل الفرد الحقيقي يمكن ان تستخدم كهدف أساسي لعملية التنمية ، فإنه من الشائع أيضا تفسير التنمية الاقتصادية في ضوء بعض الاهداف المشتقة أو الثانوية فعلى سبيل المثال نجد ان تحقيق توزيع معين للدخل يمكن ان يعتبر هدفا آخر من أجل القضاء على الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل * كما ان اشتراط تخفيض عدد الافراد الذين يعيشون دون مستوى معين من الدخل الحقيقي عادة ما يمثل احد الاهداف المشتقة من الهدف الاساسي * يمكننا أيضا ان نجد بعض الاهداف المشتقة مثل تحديد حد ادنى للاستهلاك لا يمكن تخفيضه ، تحديد احد أقصى البطالة لا يمكن تجاوزها ، تنوع الافتتاح في الاقتصاد القوي ، الخ *

واضح ان ان مفهوم التنمية الاقتصادية سيختلف باختلاف اهداف السياسة الاقتصادية المنتقاه * وبالرغم من أن الزيادة المستمرة في دخل الفرد الحقيقي يعتبر كمؤشر تقريبي الا انها تعد احسن المعايير الموجودة بالنسبة للهدف الاساسي * فاذا اتفقنا على ان هذا هو الهدف الاساسي لعملية التنمية الاقتصادية فإنه من الممكن تفسير الاهداف المشتقة اما كتدريجات في الهدف الاساسي او كوسائل لتحقيق هذا الهدف *

ولهذا فان نظرتنا الى التنمية الاقتصادية لا ينبغي ان تكون على انها هدف في حد ذاته وانما كوسيلة، للتغلب على مشاكل الفقر المزمن وفي تقديم الآمال في امكانية اصلاح المجتمع *

٥٦. المشاكل الأساسية التي يواجهها تخطيط التنمية الاقتصادية :

في ضوء التعريف السابق نجد أن الأمر الهام بالنسبة لتخطيط التنمية الاقتصادية يتمثل على حد قول الأستاذ أوسكار لانجه^(١) في ضمان توجيه قدر كاف من الاستثمارات لتحقيق زيادة كافية في الدخل القومي تفوق الزيادة المتوقعة في حجم السكان بالدرجة التي تسمح بالزيادة المستمرة في دخل الفرد . أي أن العامل الاستراتيجي هنا هو الاستثمار . وعلى هذا أساساً مشكلة تخطيط التنمية الاقتصادية هي في ضمان تنفيذ قدر كاف من الاستثمارات سنوياً وعلى مدى زمني طويل ثم ضمان توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات التي تحقق أسرع نمو ممكن للطاقة الانتاجية في الاقتصاد القومي .

وإذا كان السؤال الأساسي الذي يواجهها تخطيط التنمية هي تعبئة الموارد لأغراض الاستثمار المنتج بشكل موثر وفعال . يمكن لهذه البلاد أن تقوم بهذه العملية عن طريق تأميم الصناعات الأساسية والبنوك وشركات التأمين والتجارة . . . الخ . حتى يمكنها توجيه الأرباح المتولدة في هذه القطاعات إلى الاستثمار . تأميم الشركات الأجنبية واستخدام الأرباح المتولدة في هذه الشركات لنفس الغرض . العمل على زيادة القطاع الزراعي . توفير الحوافز للمدخرات الشخصية وتوجيهها للاستثمارات المنتجة . وأخيراً مساهمة الحكومة في زيادة المدخرات القومية عن طريق زيادة كفاءة الجهاز الضريبي وتخفيض نفقات الجهاز الإداري في الدولة .

ومن الواضح أن حجم هذه الاستثمارات لا بد وأن يكون بالقدر الكافي الذي يمكن من أحداث طفره حقيقيه في معدل نمو الاقتصاد القومي لكي يمكنه من الانتقال من مرحلة الركود إلى مرحلة التنمية المستمرة . ولا أحداث هذه الطفره (أو النقلة) لا بد وأن تكون الاستثمارات بالقدر الكافي لأحداثها ولا تقتصر على الكميات المحدودة التي توجه للاستثمار في شكل كميات صغيرة في مشروعات متعددة وتعجز بالتالي عن أحداث التغير المطلوب . ولا بد أيضاً أن تتحقق هذه الزيادة في الاستثمار على مدى زمني طويل حتى يمكن دفع الاقتصاد القومي إلى مرحلة التنمية المستمرة .

(١) Oscar Lange, Economic Development, Planning, and International Cooperation, Central Bank of Egypt, Cairo, 1961.

H.B. Chenery, "Competitive Advantage, and Development Planning". A.E.G., 1961.

وتتمثل المشكلة الثانية في توجيه الاستثمارات بالشكل الذي يسمح بتحقيق أسرع معدل لنمو الانتاج * وهذا يعنى اولاً تركيز الاستثمارات في القطاعات التي تسمح بزيادة الطاقة الانتاجية أى في الصناعات التي تنتج آلات الانتاج * ويمكن ان يتم هذا اما بشكل مباشر عن طريق توجيه الاستثمارات الى اقامة مشروعات القوى المحركة ، الحديد والصلب ، صناعة الآلات ، انتاج المواد الأولية وهكذا ، او بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية التي تمكن من زيادة حصيلة الصادرات التي تمكن من استيراد الآلات والمصانع اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية . ويتوقف اختيار أى من هاتين الطريقتين على عوامل عديدة مثل الامكانيات والتسهيلات الموجودة لانتاج الآلات وتلك الخاصة بسلع التصدير ، احتياطات النقد الاجنبى المتاحة ، القدرة على الاقتراض من العالم الخارجى ، حجم البلد (حيث نجد ان الهلاك الكبير المتعدد الموارد مثل الاتحاد السوفيتى او الهند يمكنها اتباع الاسلوب الاول فى حين ان الهلاك الصغير قد لا تتمكن من انتاج كل المجموعات المختلفة للسلع للمصنعة او المواد الأولية محلياً) (١)

وبالاضافة الى الاستثمارات التي تسمح بنمو الطاقة الانتاجية نجد ان هناك حاجة شديدة الى الاستثمارات في قطاع الزراعة اللازمه لزيادة انتاج المواد الغذائية او / الصادرات الزراعيه . الصناعة وزيادة عدد المستغلين بقطاعى الصناعة والخدمات عن حد معين نجد ان قطاع الزراعة لابد وان يوفر جزء كبير من انتاجه لتوفير الغذاء اللازم لهؤلاء المستغلين واسرهم . وايضا نجد ان هناك ضرورة للاستثمارات في قطاع السلع الاستهلاكية التي يتزايد الطلب عليها نتيجة لمحاولة التنمية واثرها على زيادة الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك من هذه السلع .

اخيراً لابد من توجيه قدر كاف من الاستثمارات الى مشروعات الخدمات العامة
 Infra Structure أو مشروعات رأس المال الاجتماعى (Soc) Social Overhead Capital
 مثل وسائل النقل والمواصلات ، والطرق ، الخدمات العامة ... الخ . وان كان لابد من ملاحظة ان هذه الاستثمارات في حد ذاتها لاتعد العامل الرئيسى الذى يحقق التنمية وانما ينبغى النظر اليها على انها عامل مساعد . وتثير هذه النقطة مشكلة المفاضلة بين توجيه الاستثمارات الى مشروعات رأس المال الاجتماعى (Soc) أو توجيهها الى المشروعات الانتاجية (١) يمكن للقارىء ان يرجع في هذا الصدد الى :

المباشرة Directly Productive Activities (DPA) * وبالرغم من ان جزءاً محدوداً من رأس المال الاجتماعي يعد ضرورياً للاستثمارات الانتاجية الا ان العلاقة بينهما — الى حد معين — لا يمكن ان تتحدد أساساً بشكل فني * وفي حدود معينه سوف نجد ان نفقة الانتاج في المشروعات الانتاجية سوف تتجه الى الزيادة كلما كان رأس المال الاجتماعي غير كاف * وعلى هذا فيمكننا ان نتصور وجود طريقين لتحقيق التنمية الاول عن طريق النقص في رأس المال الاجتماعي (أى الاهتمام بتوجيه الاستثمار الى المشروعات الانتاجية) والثاني عن طريق خلق طاقة انتاجية رائدة في رأس المال الاجتماعي * وينادي أنصار هذا التقسيم^(١) بأن الاختيار بين هذين الطريقين يعتمد على درجة تأثير أى منهما على الاستثمار التبعي الذي ينتج عن الضغوط والحوافز التي يخلقها اختيار أى منهما * وفي حالة ضعف الحوافز وضعف قدره على الاستثمار نجد انه من الاصلاح محاولة تحقيق التنمية عن طريق نقص رأس المال الاجتماعي * فعلى سبيل المثال قد نجد ان — انشاء طريق معين قبل وجود حجم كاف للنقل على هذا الطريق سوف يؤدي الى خلق طاقة عاطلة وبالتالي الى اساءة استخدام الموارد التي يمكن ان توجه بكفاءة اكثر الى المشروعات الانتاجية *

وترتبط بمشكلة توجيه الاستثمار مشكلة أخرى وهي ضمان تحقيق التوازن العيني والنقدي اللذين للتمية المتوازنة للمجتمع * ويمكن ضمان تحقق التوازن العيني عن طريق استخدام جد اول المدخلات والمخرجات * فتحدد الحجم الاجمالي للاستثمار خلال الخطة (موزعا على حسب القطاعات المنتجة للمعدات الاستثمارية مثل الانشاءات — قطاع الصناعات المعدنية — الواردات ... الخ) وأيضاً بتحديد المكونات الأخرى للطلب النهائي مثل الاستهلاك الخاص والمعامه والصادرات يمكننا تحديد حجم الانتاج اللازم من القطاعات المختلفة لاشباع هذه الكميات المختلفة من الطلب النهائي * وبضمن استخدام هذا الاسلوب ضمان التناسق الداخلي للخطة — حيث يقوم كل قطاع بانتاج الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاشباع الكميات المحدده من الطلب النهائي على منتجات القطاعات المختلفة * وبهذا نضمن تفادي حدوث مناطق اختناق في قطاعات معينه قد تؤدي الى تعطيل جزء من الطاقة الانتاجية للمجتمع لفترات زمنية طويلة *

(١) A.O. Hirschman , The Strategy of Economic Development (Yale university Press, 1958) Chapter 5 .

ويتلخص التوازن النقدي في ضمان تحقيق القوازن بين الانفاق الاستهلاكي الخاص والمعام والمناح من السلع الاستهلاكية . وبلا شك سوف تكون هناك ضغوط تضخمية لو كان مجموع الانفاق الاستهلاكي اكبر من المناح من السلع الاستهلاكية . وبالمثل لا بد من العمل من تحقيق التوازن بين مدخرات القطاع الخاص وبين السلع الاستثمارية المتاحة لاستثمارات القطاع الخاص . وأخيرا فلا بد من تحقيق التوازن بين الاموال المخصصة للاستثمارات في القطاع العام وبين السلع الاستثمارية المنتجة محليا او التي يتم استيرادها . ويمكن ضمان تحقيق التوازن النقدي عن طريق التخطيط المالي . ويؤدي عدم تحقيق التوازن النقدي الى حدوث اضطرابات في الطلب على أو المعروض من انتاج القطاعات المختلفة وهذه الاضطرابات تؤدي بالتالي الى اضطرابات في عملية الانتاج .

وأخيرا فان مشكلة تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد ... او الوصول الى الاستخدام الأمثل للموارد ... ترتبط أيضا بمشكلة توجيه الاستثمار وترتبط هذه المشكلة باستخدام جهاز الاسعار . ويمكن ان تلعب الاسعار ثلاث وظائف أساسية في التخطيط الاقتصادي : الأولى هو وظيفة السعر في تحديد نفقة الانتاج وقيمتها ... أى الوظيفة المحاسبية للسعر . ولأداء هذا الغرض فلا بد من وجود تنظيم للأسعار يسمح بأن تعكس هذه الاسعار النفقة الاجتماعية (أو الندرة) لوسائل الانتاج المختلفة والسلع المختلفة . وبدون وجود جهاز للأسعار بهذا الشكل فان حسابات التكاليف المختلفة لن يكون لها أى معنى اقتصادي .

وتتمثل الوظيفة الثانية لجهاز الاسعار في ظل التخطيط الاقتصادي في الدور الذي يلعبه هذا الجهاز كحافز للمنتجين بأن يتم الانتاج وفقا للخطة الموضوعة . وتتكون خطة التنمية من شقان : الأول يتمثل في التوجيهات المحددة التي تتضمنها الخطة بالنسبة للانتاج والاستثمار في القطاع العام والثاني في الاهداف الموضوعة بالنسبة للانتاج والاستثمار في القطاع الخاص . وبالرغم من ان الخطة يمكنها ان تصدر في شكل أوامر إدارية ملزمة لوحدات القطاع العام فان هذه الأوامر الإدارية لا تكفي في معظم الاحوال ولا بد من وجود حوافز اقتصادية إضافية لهذه الوحدات بحيث تجد هذه الوحدات ان من مصلحتها (مصلحة الإدارة والمعامل) أن تؤدي المهام الموكولة اليها في الخطة . وبالنسبة للقطاع الخاص نجد ضرورة وجود حوافز اقتصادية أشد إلحاحا ... حيث لا يمكن

ان تصدر الخطة في شكل أوامر إدارية لهذا القطاع وانما تصدر في شكل رغبات لا يسهل وان يتبعها إيجاد حوافز تدفع منتجي القطاع الخاص الى ان يؤمروا المهام الموكولة لهم في الخطة .

أما الوظيفة الثالثة لجهاز الاسعار في ظل التخطيط الاقتصادي فهي الدور الذي تلعبه الاسعار كمحدد للاستهلاك من السلع والخدمات المختلفة . فالانفاق الاستهلاكي يتحدد بصورة أساسية عن طريق دخول المستهلكين واسعار السلع الاستهلاكية الأخرى . وتتضح أهمية هذه الوظيفة من انه حتى في البلاد التي تتبع أسلوب التخطيط المركزي فان القاعدة هي أن المستهلك يتمتع بحرية كبيرة في اختيار السلع والخدمات التي يقوم بانفاق دخله عليها . فليس حين ان الاستثناء هو التوزيع بالبطاقات او ما الى ذلك . ولهذا فان جهاز الاسعار يقوم بتوزيع المعروض من السلع والخدمات على المستهلكين طبقا لدخولهم ولمدى تفضيلهم لهذه السلع والخدمات .

وهذا يعني ان جهاز الاسعار له دور أساسي في التخطيط كأساس لاجراء الحسابات الاقتصادية (التي لا بد وان تعكس النفقة الاجتماعية) وكحافز للمنتجين ومحدد للاستهلاك . وهذه الوظائف الاجتماعية لجهاز الاسعار هي نفسها الوظائف التي يقوم بها طبقا للنظرية الاقتصادية . وتقضي هذه النظرية بأنه من الممكن - في ظل افتراضات معينة - الوصول الى التخصيص الأمثل للموارد باستخدام جهاز الاسعار اذا تحققت شروط معينة في التبادل والانتاج تضمن تحقيق الكفاءة في استخدام هذه الموارد . وسوف نناقش هذه الافتراضات والشروط اللازمة للوصول الى التخصيص الأمثل للموارد فيما بعد (بعد مناقشة العلاقة بين النظرية الاقتصادية والتخطيط من اجل التنمية) .

• النظرية الاقتصادية والتخطيط من اجل التنمية :

مع بداية الاهتمام بمشاكل البلاد المتخلفة في اوائل الخمسينات واهتمام الاقتصاديين بالمسائل والسياسات الاقتصادية التي ينبغي على هذه البلاد اتباعها للتغلب على مشاكل التخلف

ابتهأ بعض الاقتصاديين في اشارة الانتقادات حول مدى قابلية النظرية الاقتصادية لمعالجة مشاكل البلاد المتخلفة حيث يرى بعضهم ان هذه النظرية نمت في ظل المشاكل والظروف الخاصة بالبلاد الصناعية المتقدمة لدرجة انه لابد من التخلي عن اجزاء كثيرة منها حتى يمكننا التمكن من فهم ومعالجة مشاكل البلاد المتخلفة .

ويمكننا ان نناقش الانتقادات الأساسية للنظرية الاقتصادية وما يمكن ان يثار حول هذه الانتقادات من اعتراضات او شكوك فسي النقاط التالية :

أ - يمكننا ان نناقش اولا مدى مطابقة النظرية للواقع (Realism) - والذي قد ينشأ نتيجة لمحاولة بعض الاقتصاديين تطبيق النماذج النظرية التي صممت أساسا للبلاد المتقدمة لمعالجة مشاكل البلاد المتخلفة . وأول من أهتم بهذه المسألة هو سيرز (D. Seers) فسي مقاله عن حدود الحالة الخاصة^(١) والتي يوضح فيها اتجاه الاقتصاديين الى التعميم من الحالة الخاصة لبعض البلاد الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وضرورة الانتباه الى اختلاف العلاقات السلوكية والعلاقات الظرفية (Institutional) في البلاد المتخلفة عنها في البلاد المتقدمة .

وقد ينتج عدم التطابق مع الواقع من سوء اختيار النماذج النظرية التي تطبق في البلاد المتخلفة - حيث يحاول بعض الاقتصاديين تطبيق أحدث النماذج التي صممت للبلاد المتقدمة ذات التكوين الاقتصادي المعقد على البلاد المتخلفة - ذات التكوين الاقتصادي البسيط . ولكن هذا لا يعني ان النظرية الاقتصادية التقليدية لا قيمة لها - ولكنه يوضح أهمية اختيار النماذج التي تناسب البلاد المتخلفة وتعديل النظرية الاقتصادية حتى يمكنها ان تأخذ فسي الحسبان الظروف التي توعدى الى اختلاف الهيكل الظرفي Institutional Framework وتسبب في اختلاف العلاقات السلوكية بين هاتين المجموعتين من البلاد .

D. Seero, "The Limitation of the 'Special Case', Bulletin of Oxford (١)
Institute of Economics and Statistics, vol . 25, No . 2, May 1963.

وبالرغم من انه لا يمكن انكار الاختلاف في مشاكل هاتين المجموعتين من البلاد وهو اختلاف في الدرجة اساسا — ويمكن ان يكون — الى حد ما — خالفا في النوع أيضا ، الا انه لا يمكننا ان نستنتج من ذلك ان هناك حاجة الى اساليب وأدوات تحليلية مختلفة لمناقشة مشاكل البلاد المتخلفة . فالتقدم الذي حدث في معالجة مشاكل التنمية الاقتصادية ثم اساسا في حدود التحليل الاقتصادي التقليدي كما ان كثيرا من هذه الادوات والمبادئ الاقتصادية قد اثبتت قابليتها للتطبيق لمعالجة مشاكل هذه البلاد — سواء بصورتها التقليدية او بعد اجراء بعض التعديلات عليها .

ب. والنوع الثاني من الانتقادات يركز عليه ميردال (Myrdal) ويتعلق بمدى اهمية (Relevance) النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية السائدة التي تهتم بالتخصيص الامثل للموارد في ظل البنيان الاقتصادي الموجود بالنسبة لمشكلة دفع التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة والتي تهتم اساسا بزيادة الموارد الموجودة ، تحسين اساليب وتقنيات الانتاج ، وادخال التغييرات الاقتصادية التي تؤدي بطريقة ديناميكية الى حدوث الاختلال في البنيان القائم وجوهر هذا النقد هو ان الاهتمام الاساسي للتحليل الاقتصادي النيو كلاسيكي يركز على تحليل شروط تخصيص الموارد في الاجل القصير . وفي هذا يفترض بقاء بعض الاشياء على ما هي عليه مثل الظروف الفنية للانتاج ، والمعروض من عنصر التنظيم ، والسكان . ولكنه من الطبيعي ان تتضمن عملية التنمية الاقتصادية تغييرات في هذه المعلمات — أي ان ما يفترض بقاءه على ما هو عليه فسي التحليل الساكن لا بد من تفسيره اذا كانت المشكلة تتعلق بالتغير خلال الزمن . وبالإضافة الى ذلك فان ادخال عنصر الزمن يترتب عليه توسيع دائرة علم الاقتصاد حيث تظهر الحاجة الى فروع اخرى من المعرفة لشرح العوامل المحددة لكل من التطور التكنولوجي ، الزيادة في المعروض من عنصر التنظيم ، النمو السكاني . الخ . وهذا يؤكد الحاجة التي سبق وأشرنا اليها — الى اسلوب العلوم المتداخلة لمناقشة مشاكل التنمية .

وهنا لا بد من الاعتراف بأنه لا توجد نظرية ديناميكية ملائمة لمناقشة مشاكل البلاد المتخلفة — كما ان كثيرا من التطورات التي تحدث الآن في هذه النظرية في شكل نماذج النمو المختلفة لا يوجد بها تطبيق عملي في البلاد المتخلفة — هذا بالإضافة الى ان واضعي هذه النماذج

لم يعممها بالشكل الذي يجعلها صالحة للتطبيق هناك • ومع التسليم بكل هذا نجد انفسه من الخطورة التقليل من أهمية النظرية التقليدية الخاصة بالتوزيع الامثل للموارد في البلاد المتخلفة • ويرجع هذا بالدرجة الاولى الى ان كل البلاد المتخلفة (او معظمها اذ اردنا الدقة في التعبير) فقيرة جدا للحد الذي لا يسمح بأى ضياع في تخصيص الموارد • حتى فمى ظل افتراضات السكون • وهذا يعنى ان محاولة الوصول الى التخصيص الامثل للموارد المحدودة في البلاد المتخلفة لا بد وان يحظى باهتمام اكبر منه في البلاد الغنية التي قد يمكنها ارتضاع مستوى المعيشة من تحمل أى ضياع قد يحدث نتيجة لسوء تخصيص الموارد •

والجزء الاكبر من الضياع في تخصيص الموارد الذي قد يحدث في كثير من البلاد المتخلفة يمكن ارجاعه الى التشوهات الموجودة في جهاز الاسعار حيث عادة ما تسود أسعار لخدمسات عناصر الانتاج لا تعكس الندرة النسبية لهذه العناصر (مثل ارتفاع الاجور وانخفاض سعر الفائدة) وبدون اجراء هذه التصحيحات على الاقل بالنسبة لحساب انتاجية المشروعات الاستثمارية المقترح تنفيذها • فان اختيار المشروعات لن يتسم بالكفاءة ولن تتحقق الاستفادة المثلى من وارد المجتمع •

ويمثل جانب اخر من النقد الخاص بعدم أهمية نظرية التخصيص الامثل للموارد في البلاد المتخلفة في محاولة اقران هذه النظرية بنظام حرية العمل (Laissez Faire) أو سياسة عدم التدخل ثم توضيح ان قوى السوق لن توفى الى التخصيص الامثل للموارد لعدم توافر شروط المنافسة الكاملة ثم اخيرا الوصول الى الاستنتاج الخاص بأن النظرية الاقتصادية وسياسة عدم التدخل لا يمكن اتباعهما في هذه البلاد •

ولكن هذه المناقشة يكتنفها كثير من الغموض • فبالنسبة لسيادة المنافسة الكاملة نجد انه مع التسليم بصحة توافر جميع الشروط الخاصة بالمنافسة الكاملة في الحياة العملية نجد انه من المهم محاولة التعرف على مدى الاختلاف الموجود بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة • وبين البلاد المتخلفة التي تمر بمراحل مختلفة للتنمية • في درجة عدم كمال الاسواق ومدى امكانية تطبيق نظريات المنافسة الاحتكارية على هذه المجموعات من البلاد •

وبالنسبة لاقتران نظرية التخصيص الامثل للموارد بسياسة عدم التدخل - نجد ان هناك كثير من الخلط وعدم الفهم للعلاقة بينهما . فبالرغم من ان هناك علاقة تاريخية بينهما الا انهما لا توجد علاقة منطقية تربطهما معا . فعلى سبيل المثال من الممكن قبول والعمل على الوصول الى التخصيص الامثل للموارد بدون قبول سياسة عدم التدخل - والعكس صحيح . ومن المفيد نفس هذا المجال ان نتذكر ان بعض التطورات الحديثة للنظرية الاقتصادية التقليدية مثل اقتصادات الرفاهية ، تحليل المدخلات والمخرجات ، البرمجة الخطية . . . الخ . يتم استغناء بعضها بصورة أساسية كأساليب للتخطيط القومى الشامل فى مختلف البلاد .

ح - فيما يتعلق بالنقطة السابقة والمتعلقة بالربط بين النظرية الاقتصادية التقليدية وسياسة عدم التدخل ، سياسة حرية التجارة ، السياسات المالية والتجارية المحافظة . . الخ نجد انه بالإضافة الى عدم وجود علاقة منطقية تربطهما معا ، لا توجد أيضا أى علاقة ايدولوجية بين هذه النظرية وتلك السياسات . وعلى هذا فان اتجاه البلاد المتخلفه تباعا نحو التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية السريعة لا يعنى تقادم النظرية الاقتصادية - بل على العكس يمكننا ان نقرر ان النظرية الاقتصادية التقليدية لا بد وان تحظى باهتمام اكبر فى هذه الحالة . وهذا يرجع الى ان النظرية الاقتصادية التى يعتمد عليها التخطيط من اجل التنمية هى . . من الناحية الفنية - نفسها النظرية التقليدية التى تهتم بالوصول الى التخصيص الامثل للموارد .

وعلى سبيل المثال لو حاولنا التحقق من العناصر الأساسية للخطة سوف نجد ان المخطط لا بد وان يتأكد أولا من مدى امكانية تحقيق الخطة على المستوى التجميمى عن طريق التأكد من ان اجمالى الموارد المطلوبه لتنفيذ الخطة لا يتعدى حجم الموارد المتاحة . بالإضافة الى ذلك فان المخطط لا بد وان يتأكد من اتساق الخطة على المستوى القطاعى والمستوى الوطنى (Micro - Economic Level) للتأكد من تماثل الطلب والعرض الخاص بالسلع المختلفة وضمان تحقق التوازن بين الاجزاء المختلفة للاقتصاد القومى خلال فترة الخطة . اخيرا فانه اذا كانت الخطة ممكنة ومتسقة ، فان مهمة المخطط ان يتأكد من امثلية الخطة - بمعنى انه لا توجد طريقة بديلة لاعادة تخصيص الموارد بطريقة اكثر كفاءة لتنفيذ أهداف الخطة .

وعلى هذا الاساس يمكننا ان نقرر انه لا توجد اختلافات نظرية اساسية بين محاولة الوصول الى التخصيص الامثل للموارد عن طريقة ميكانيكية نظام السوق وبين محاولة تحقيق هذا الهدف عن طريق التخطيط المركزي - فكلاهما يقبل التخصيص الامثل للموارد على انه النموذج النظري وان كان هناك خلاف في الوسائل العملية لتحقيق هذا النموذج النظري . اى أنه الخلاف ينحصر أذن في المدى الذى سنترك فيه مهمة تخصيص الموارد للوحدات الاقتصادية المختلفة (لامركزية في اتخاذ القرارات) او للقرارات المركزية التى تصدرها الدولة (مركزية في اتخاذ القرارات) او لمزيج من هاتين الطريقتين . ولكن لابد من التأكيد بأن كل هذه الطرق - من الناحية الفنية يستخدم النظرية الاقتصادية التقليدية المتعلقة بالتخصيص الامثل للموارد .

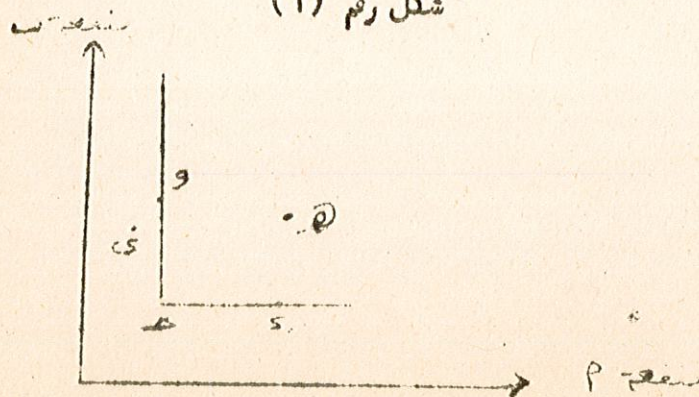
اخيرا لابد من ملاحظة ان مناقشتنا السابقة توضح الحيز الايديولوجى للنظرية الاقتصادية بمعنى امكانية استخدامها للوصول الى الاهداف الاقتصادية التى تعتمد على حد كبير على الاحكام الذاتية (Value Judgments) (لواضحى السياسة الاقتصادية بطريقة مثلى .

وسنحاول فى الجزء التالى من هذا الفصل مناقشة الشروط الكفيلة بتحقيق التخصيص الامثل للموارد والكفيلة بالتالى بتحظيم الرفاهية الاجتماعيه - ومدى تحقيقها فى النظم الاقتصادية المختلفه واثرتلك على انماط النمو المتاحة امام البلاد المختلفه .

٨٠ الكفاية والرفاهية الاقتصادية :

يمكننا تعريف الكفاية بأنها محاولة الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من انتاج معين من حجم محدود من الموارد أو محاولة الحصول على حجم معين من الانتاج بأقل استخدام ممكن للموارد - أى بأقل تكلفة - ومن هذا التعريف يمكننا أن نصل إلى تعريف لمصطلح الرفاهية بأنه محاولة الوصول بحجم الانتاج إلى أكبر ما يمكن في حدود الموارد المتاحة - بشرط إمكانية إعادة توزيع الدخل - ومعنى هذا أنه لتحسين مستوى معيشة الجماهير فإنه من اللازم الوصول بالانتاج إلى أقصى ما يمكن - ومن هذين التعريفين يمكننا ملاحظة العلاقة بين الرفاهية الاقتصادية من ناحية وبين الكفاية في الانتاج والكفاية في التبادل والتخصيص الأمثل للموارد من ناحية أخرى - وفي محاولتنا التحقق من شروط تعظيم الرفاهية فإننا سوف نجد أن تعريف تعظيم الرفاهية بأنه محاولة جعل مجموع المنفعة التي يحصل عليها الأفراد أقصى ما يمكن سوف يواجهنا بمشكلة مقارنة المنافع التي يحصل عليها الأفراد المختلفين لبعضها البعض وأيضا سوف تواجهنا مشكلة قياس المنفعة - وقد حاول الاقتصادي الإيطالي فيلفريدو بارينو Vilfredo Pareto أن يتخطى هذه المشاكل بافتراض أن أى تغيير يؤدي إلى تحسين في مركز أى شخص بدون الإساءة إلى مركز شخص آخر يمكن أن الحكم بأنه تحققت زيادة في رفاهية المجتمع - ويمكننا شرح ذلك بيانيا في الشكل رقم (٢) لو افترضنا أن المجتمع يتكون من شخصين (أ) و (ب) وان المحور الأفقى يمثل المنفعة التي يحصل عليها (أ) في حين أن المحور الرأسى يمثل المنفعة التي يحصل عليها (ب) - نجد أن أى نقطة في هذا الشكل تمثل توزيع معين للمنفعة بين هذين الشخصين

شكل رقم (٢)



فلو كان الموقف الأولي عند النقطة ج فان أى تغيير فى السياسة الاقتصادية يؤدى إلى الانتقال من النقطة ج إلى أى نقطة أخرى داخل أو على الخطوط المتقطعة مثل (د) (هـ) (و) (ج) سيؤدى إلى تحسين فى الرفاهة الاقتصادية حيث أنه فى كل هذه الحالات نجد تحسناً فى مركز أحدهما أو كلاهما بدون أى أساءة إلى مركز الآخر . فى حين أن الانتقال من نقطة مثل ج إلى نقطة أخرى مثل د لا يمكننا الحكم عليه لأنه فى حين تحققت زيادة فى منفعة ب نجد أن هناك نقصاً فى منفعة أ .

وبالمثل فى حالة الانتاج نجد انه يمكننا أن نقول أن زيادة معينة قد تحققت فى الانتاج لو أن الكمية المنتجة من سلعة معينة قد زادت بدون أى نقص فى الانتاج السلعة الأخرى . وأن الانتاج قد تم تعظيمه أى تم توزيعه بالكفاءة لو لم يكن فى الامكان زيادة انتاج سلعة معينة بدون أن يحدث نقص فى انتاج سلعة أخرى .

ومن هذا الشرح يمكننا أن نعريف تعظيم الرفاهة بأنه الوصول إلى حالة يتعذر فيها - عن طريق إعادة تخصيص الموارد أو السلع - جعل أحد الأشخاص فى مركز أفضل بدون جعل شخص آخر فى مركز أسوأ . ويطلق على هذا الشرط أمثلة باريتو (Pareto Optimum) نسبة إلى الاقتصادى باريتو سالف الذكر . وميزة هذا التعريف هى أنه يمكننا من تحديد شروط تعظيم الرفاهة بدون الحاجة إلى جمع أو إجراء مقارنة بين رفاهة الأفراد المختلفين .

وقد يثور هناك تساؤل بخصوص من الذى يقرر التحسن أو السوء فى مركز شخص معين هل نترك هذا للشخص نفسه أم لرجل السياسة أو الحزب ليقرر ما اذا كان هناك تحسن أو أساءة إلى هذا الشخص؟ للإجابة على هذا التساؤل لابد وأن نؤكد أن القاعدة العامة هى تحسن معين يلزم على مركز شخص محدد اذا زاد ما يحصل عليه من سلعة معينة بدون نقص فيما يحصل عليه من سلعة أخرى - بنفس النظر عن من يتم بهذا الحكم سواء كان الفرد نفسه أو رجل السياسة أو الحزب بالنيابة عن الفرد .

لاحظ أنه لو تم الحكم على مراكز الأشخاص بناءً على تفضيلات رجل السياسة أو الحزب فسان هذا الاقتصاد يتسم بالطابع الأبوى (Paternalistic) فى حين لو اعتمد هذا الحكم على تفضيلات هؤلاء الأفراد أنفسهم فانه يتسم بالطابع الفردى (Individualistic)

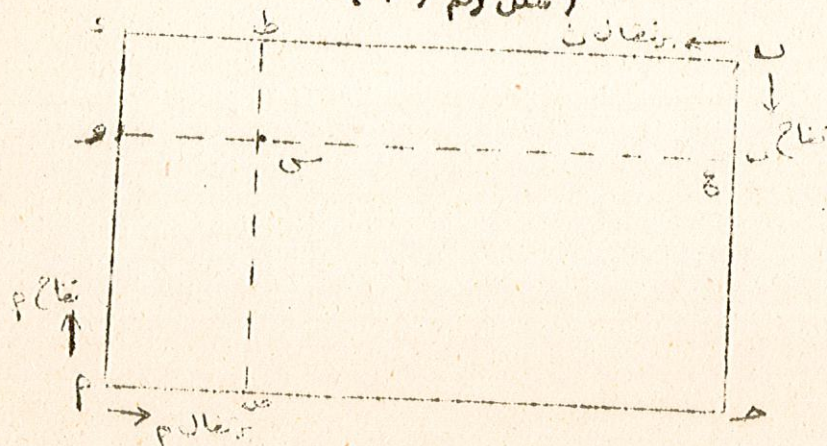
وفي واقع الأمر فإن ما يوجد من الناحية العملية في كل المجتمعات هو مزيج من النوعين حيث تلمسب
تفضيلات رجال السياسة أو الحزب دورا مسبقا بالنسبة لبعض السلع التي تعد هامة من وجهة
النظر الاجتماعية. تحريم الكحول والمخدرات والدعارة على سبيل المثال أو تحديد حجم المدخرات
... الخ) في حين تلمسب تفضيلات الافراد دورا بالنسبة لباقي السلع الاخرى .

٠٩ الكفاية في التبادل :

لتوضيح شروط الكفاية في التبادل سنفترض (للتبسيط وحتى يمكننا استخدام الرسم
الهياني) أن هناك شخصين (أ ، ب) وسلمتين (برتقال وتفاح) فقط . وأن كل شخص يمتلك
كمية محددة من هاتين السلمتين - ولكن هذه الكميات المحددة ليست هي نفسها بالضرورة الى
تعطية اكبر اشباع ممكن . وإذا كان الامر كذلك فسوف يكون في صالح كل منهم قيام بمسبب
التبادل بينهما . ولشرح كيفية حدوث التبادل لابد من استخدام ما يسمى بالشكل الصندوقي
(Box diagram) وينسب عادة الى العالم الاقتصادي ادجورث (Edgorth)
وهذا الشكل يعد أداة مفيدة لتحليل التفاعل بين نشاطين اقتصاديين عندما تكون المدخلات
الخاصة بكل منهما محددة مسبقا .

ويتلخص الشكل الصندوقي في انه عبارة عن مستطيل يمثل طوله الكمية المتاحة من السلع
الاولى للشخصين بينما يمثل العرض الكمية المتاحة لهما من السلعة الثانية . وتكون نقطة
الأساس للمستهلك الاول هي النقطة التي يمثلها الركن الجنوبي الغربي لهذا المستطيل بينما
نقطة الأساس للمستهلك الثاني هي النقطة التي يمثلها الركن الشمالي الشرقي .

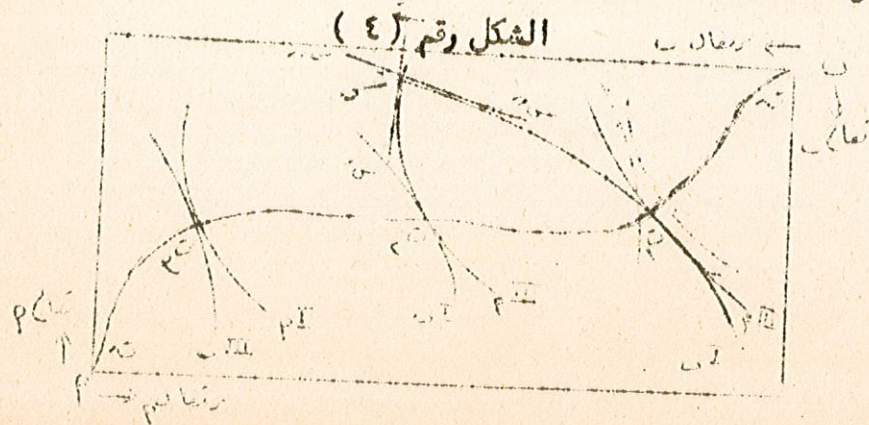
(شكل رقم ٣)



وفي الشكل رقم (٣) نجد ان كمية البرتقال المتاحة للشخصين هي أ ج (= ب د) وأن -
 كمية التفاح المتاحة لهما هي أ د (= ب ج) وأي نقطة داخل هذا المستطيل تمثل توزيعاً
 معين لهما بين السلعتين بينهما . ففي النقطة ب مثلاً نجد ان الشخص أ في حوزته أ من -
 البرتقال و ب من التفاح . في حين ان الشخص (ب) يكون في حوزته ب ط من البرتقال ، ب ع
 من التفاح وهكذا .

ولتحليل شروط التبادل بين كل من أ ، ب لابد من اضافته منحنيات السواء بكميل
 منهما (لاحظ ان هذه المنحنيات قد تعبر عن تفضيلات المستهلكين الفعلية أو قد تعبر عن
 تفضيلات رجال السياسة التي يضمنونها بالنيابة عن المستهلك) وتمثل كل منحنى من هذه
 المنحنيات الخاصة بالمستهلك الاول (أ) - على سبيل المثال - المجموعات المختلفة من
 السلعتين (البرتقال والتفاح) التي تعطي أ نفس المستوى من الاشباع . وتتميز هذه المنحنيات
 بأنها سالبة الميل محدبة تجاه نقطة الاصل ، لا تتقاطع مع بعضها البعض ، وأخيراً بأنه يمكن
 رسم منحنيات متعددة يمثل كل منهما مستوى معين للاشباع بحيث ان المنحنى الذي يقع فوق
 منحنى آخر يغطي قدر أكبر من الاشباع من المنحنى الاسفل منه وهكذا .

ويطلق على ميل أي منحنى من هذه المنحنيات عند نقطة اسم المعدل الاحلال الحسدي
 (Marginal Rate of Substitution) وهو عبارة عن عدد وحدات التفاح التي
 لابد وأن يضحى بها المستهلك عند هذه النقطة للحصول على وحدة واحدة من البرتقال بحيث
 يبقى على نفس منحنى السواء (أي يبقى عند نفس مستوى الاشباع) ويمكن قياس ميل المنحنى عند
 أي نقطة يمثل المعامل لهذه النقطة .



ففي الشكل رقم (٤) نجد أن هناك مجموعة من منحنيات السواء الخاصة بالمستهلك (أ) هي I II III حيث يمثل المنحنى III مستوى أعلى من الأشباع من كل I II وهكذا . وبالمثل بالنسبة للمجموعة الموضحة لمنحنيات السواء الخاصة بالمستهلك (ب) الممثل ب

افترض أن الوضع الأولي لكن منهم تمثله النقطة (س) في هذا الشكل - وهي كما وضحنا في الشكل رقم (٣) تمثل توزيع محدد للسلعتين بين أ ب . وفي هذه النقطة نجد أن المستهلك أ يكون على منحنى السواء رقم II في حين أن المستهلك ب يكون على منحنى السواء رقم I وعند هذه النقطة نجد أن معدل الاحلال الحدي للبرتقال محل التفاح بالنسبة للمستهلك أ (والممثل في ميل المماس س س) هو معدل مرتفع نسبيا - في حين أن معدل الاحلال الحدي للبرتقال محل التفاح بالنسبة للمستهلك ب (والممثل في ميل المماس س س) هو معدل منخفض نسبيا .

في مثل هذا الموقف نجد أن من مصلحة كل منهم أن يتم التبادل - حيث نجد أنه من النقطة س سيحاول أ أن يحصل على كمية أكبر من البرتقال نظير تنازله عن كمية محدده من التفاح والعكس بالنسبة للمستهلك ب .

وحدوث التبادل نجد أنه من الممكن أن يصلوا من النقطة س اما الى النقطة ت حيث تزداد منفعة أ (لأنه ينتقل الى منحنى سواء أعلى وهو III بينما تظل منفعة ب على ما هي عليه (حيث يبقى على نفس منحنى السواء وهو I) أو الى النقطة ث حيث يحدث العكس أي تزداد منفعة ب (لأنه ينتقل الى منحنى سواء أعلى وهو II بينما تظل منفعة أ على ما هي عليه) حيث يبقى على نفس منحنى السواء وهو III أو من الممكن أن يصلوا الى نقطة متوسطة بين ت ١ ت ٢ حيث يتحسن مركز كل منهم لأن كلاهما ينتقل الى منحنى سواء خاص به أعلى من المنحنى الأصلي (هذه المنحنيات غير موضحة بالشكل رقم (٤) .

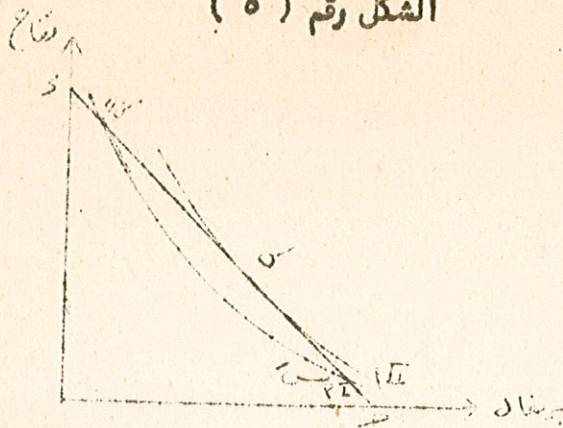
من المهم ان نؤكد أن التبادل سيتم بين المستهلكين حتى يتساوى معدل الاحلال الحدي للبرتقال محل التفاح لكليهما . حيث انه لو كان هناك اختلاف بينهما فسيكون من مصلحتهم إجراء بعض التبادل بين التفاح والبرتقال حيث قد يستفيد كلاهما أو على أسوأ تقدير يستفيد

احدهما بدون أى اساءة الى مركز الاخر . أى أن المركز التوازنى للتبادل يتم عندما تكون منحنيات السواء الخاصة بكل مستهلك مماسة لمنحنيات السواء الخاصة بالمستهلك الآخر (حيث أن ميل منحنيات السواء يعبر عن معدل الأحلال الحدى للبرتقال محل التفاح وعندما تكون المنحنيات مماسة لبعضها البعض فإن معنى هذا أن الميل متساو) وإذا وصلنا النقطة التى يحدث عندها التماس من منحنيات السواء المختلفة نحصل على ما يسمى بمنحنى التعاقد أو منحنى الصراعات ت- (Contract Or conflict Curve) والوصول الى منحنى التعاقد يكون من المستحيل اجراء أى تبادل بحيث يستفيد أحد الاطراف بدون الاساءة الى الطرف الآخر - أى أنه على هذا الخط يكون أى تحسن فى مركز احدهما على حساب الاساءة لمركز الآخر والعكس بالعكس . والوصول الى خط التعاقد فإننا نكون قد وصلنا الى الوضع الذى نتحقق فيه أمثلية ياريتو .

يمكننا أن نستنتج إذن أنه فى الوضع الذى نتحقق فيه أمثلية ياريتو فإن الكميات المتاحة من السلع لا بد وأن يتم توزيعها بالشكل الذى يجعلنا على أى نقطة على منحنى التناقض وبالرغم من ان الاثبات السابق كان يختص فقط بسلعتين واثنان من المستهلكين الا انه من السهل تعميم الاثبات لينطبق على عدد من السلع وأى عدد من المستهلكين . لاحظ ايضا أن أمثلية ياريتو لا تساعدنا فى تفضيل أى نقطة على منحنى التعاقد على أى نقطة أخرى على نفس المنحنى . حيث أن كل نقطة على هذا المنحنى تحقق هذا الشرط - أى انها لا تحدد كيفية توزيع الدخل بين المستهلكين .

من دراسة نظرية توازن المستهلك فإننا نعلم أنه اذا افترضنا ان المستهلك يحصل على تعظيم الاشباع الذى يحصل عليه من استهلاك السلع والخدمات فى حدود الدخل المتاحة له فإنه لا بد وأن يتساوى معدل الأحلال الحدى بين السلعتين مع النسبة بين سعرهما . وهذا يتضح من الشكل التالى

الشكل رقم (٥)



وفي هذا الشكل نجد أن دخل المستهلك يحدد منطقة السماح بالنسبة له وهي المنطقة $s-d$ حيث يمثل s كمية الترفيه التي يمكن شرائها لو اتفق دخله على شراء الترفيه فقط في حين أن d تمثل كمية الترفيه التي يمكن شرائها لو اتفق دخله على شراء الترفيه فقط في حين أن أي نقطة على الخط $s-d$ تمثل التوليفات المختلفة من السلع التي يمكن شرائها معا .

ومن الرسم يتضح لنا أن نقطة التوازن لهذا المستهلك هي النقطة s - حيث أنه بالرغم من أنه يمكن أن يكون عند s أو d إلا أن النقطة s تفضل عليهما حيث أنهما تقع على أعلى منحنى سواء يمكن الوصول إليه في حدود الدخل المتاحة . أي أن نقطة التوازن هي النقطة التي يحدث عندها تماثل بين منحنى السواء وبين خط الميزانية أو قيد الدخل . ولكن ميل منحنى السواء هو معدل الاحلال الحدي السابق التحدث عنه وهو يساوي النسبة بين المنفعة الحدية للكلية والسلعتين في حين أن ميل خط الميزانية هو النسبة بين سعري السلعتين أي أن شرط التوازن هو :

$$\text{معدل الاحلال الحدي للترفيه} = \frac{\text{المنفعة الحدية للترفيه}}{\text{المنفعة الحدية للتفايح}} = \frac{\text{سعر الترفيه}}{\text{سعر التفايح}}$$

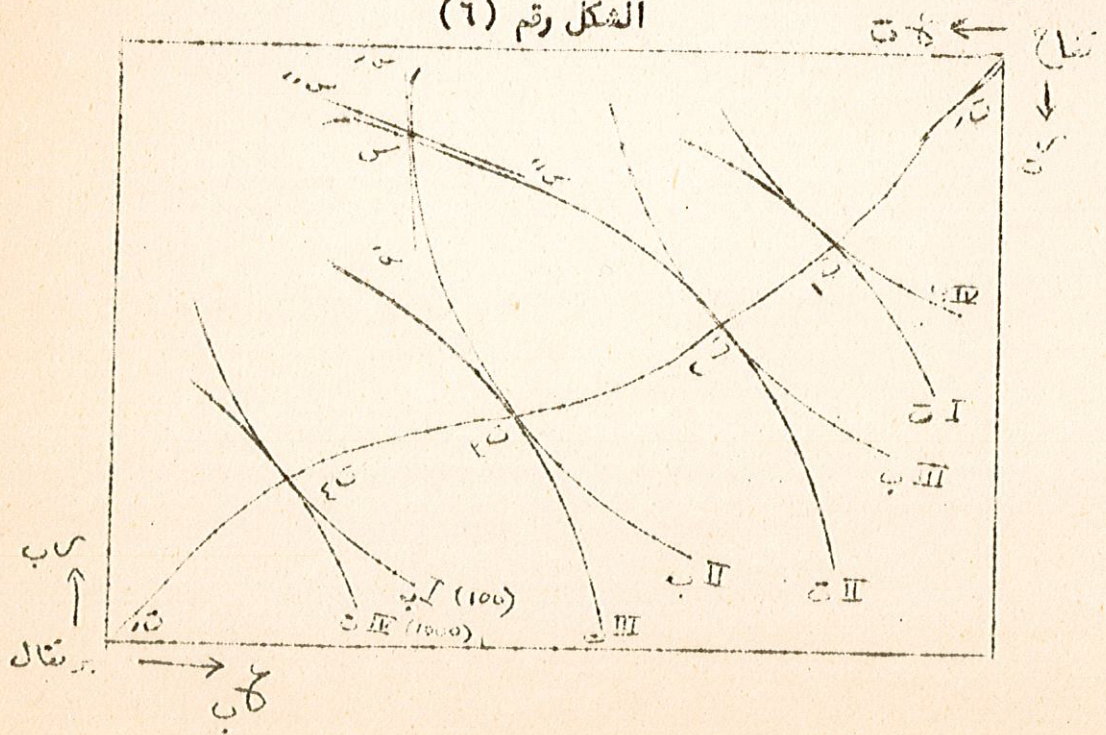
وفي حالة المنافسة الكاملة فاننا نفترض أن هناك عددا كبيرا من البائعين والمشتريين بحيث لا يمكن لأحدهم أن يؤثر في السعر ، وأن الناتج متجانس ، حرية الدخول إلى أو الخروج من الصناعة ، وأن هناك معرفة تامة بأحوال السوق . في ظل هذه الافتراضات نجد أن محاولة كل مستهلك الوصول إلى حالة التوازن ستؤدي به إلى أن يساوي بين معدل الاحلال الحدي الخاص به وبين النسبة بين سعر السلعتين . وهذه الأسعار تتحدد في السوق عن طريق قوى العرض والطلب ولا يمكن لأي منهم أن يؤثر عليها بمفرده . وحيث أن السعر واحد لكل المستهلكين

فانه يمكننا ان نستنتج انه في ظل النظام التنافسى — وعندما نكون في حالة توازن — سوف
تتبادل معدلات الاحلال الحديه لكل المستهلكين — اى اننا نصل الى الوضع الذى تتحقق
فيه امثلية بارينسو .

١٠ . الكفاية فى الانتاج :

وتشبه شروط الكفاية فى التبادل الى حد كبير ويقتصر الاختلاف
فقط على اختلاف المصطلحات الاقتصادية المستخدمة . فأبعاد المستطيل فى هذه الحالة
تمثل الكميات المتاحة من عناصر الانتاج (رأس المال والعمل مثلا) لاننتاج كل من البرتقال
والتفاح ويمثل الركن الجنوبي الغربى نقطة لأصل بالنسبة لاننتاج البرتقال فى حين ان الركن
الشمالى الشرقى يمثل نقطة الاصل فى انتاج التفاح فى حين ان دوال الانتاج الخاصة بكل مسن
البرتقال والتفاح تستخدم لرسم منحنيات الناتج المتكافئ ($Po^{max} - Quants$) لكل
من البرتقال والتفاح (مثل I و I' وهكذا) ويمثل كل منها التوليفات المختلفة
من عناصر الانتاج التى يمكن عن طريقها انتاج كمية محددة من السلعة ويتضح هذا من الشكل
التالى :

الشكل رقم (٦)



فلو افترضنا أن تخصص عناصر الانتاج بين انتاج البرتقال والتفاح كان بحيث تكون فسي النقطة س داخل الشكل الصندوقى والتي يكون انتاج البرتقال عندها هو ما يحدد منحني الناتج المتكافئ II ب. وانتاج التفاح ما يحدده منحني الناتج المتكافئ II ج. وعند النقطة س نجسد أن معدل الاحلال التكنولوجى الحدى (Marginal Rate of Technical Substitution) (وهو ميل منحني الناتج المتكافئ عند هذه النقطة - أى ميل المماس س س) للعمل محل رأس المال فى انتاج البرتقال مرتفع نسبيا ومن نظرية توازن المنتج نعلم أن ميل منحني الناتج المتكافئ هو عبارة عن النسبة بين الناتج الحدى لعنصرى الانتاج وهذا يعنى أنه عند النقطة س فان الناتج الحدى لعنصر العمل كبير نسبيا اذا قورن بالناتج الحدى لرأس المال فى انتاج البرتقال. ويمكننا أن ننتج نفس الكمية من البرتقال على منحني الناتج المتكافئ II ب عن طريق احلال كمية صغيرة نسبيا من العمل محل كمية كبيرة نسبيا من رأس المال وسيكون الحال عكس ذلك بالنسبة لانتاج التفاح عند هذه النقطة - كما يوضحه ميل الخط س س - حيث يكون معدل الاحلال التكنولوجى الحدى للعمل محل رأس المال فى انتاج التفاح صغير نسبيا - أى أن كمية كبيرة نسبيا من العمل يمكن أن يحد محلها كمية صغيرة نسبيا من رأس المال للحصول على نفس كمية التفاح الممثلة بمنحني الناتج المتكافئ II ج.

وتؤدى عملية الاحلال بين عناصر الانتاج هذه الى التحرك من النقطة س الى نقطة أخرى مثل ش أو ت أو أى نقطة أخرى بينهما. فعند ت ٢ - على سبيل المثال - نجد أن انتاج التفاح ظل على ما هو عليه فى حين ان انتاج البرتقال قد زاد بالقرى الذى يمثله منحني الناتج المتكافئ III ج عن منحني الناتج المتكافئ الاصلى وهو II ب والعكس لو وصلنا الى النقطة ت ٣ حيث نجد أن هناك زيادة فى انتاج التفاح بدون أى نقص فى انتاج البرتقال.

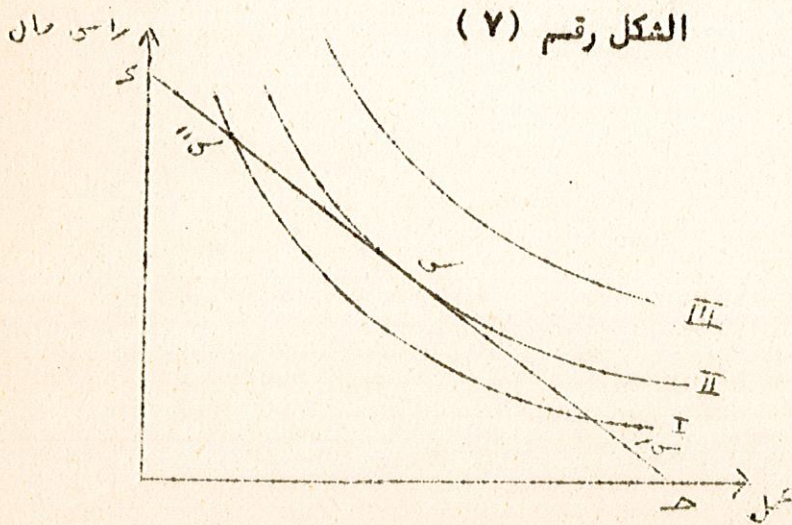
وتوضح هذه المناقشة أنه عندما يختلف معدل الاحلال التكنولوجى الحدى بين عنصرين من عناصر الانتاج فى صناعيتين فانه من الممكن دائما زيادة انتاج احدى الصناعتين (أو كلاهما) بدون أى نقص فى انتاج الصناعة الأخرى عن طريق احلال عناصر الانتاج محل بعضها البعض ويمكن أن تستمر زيادة الانتاج الخاصة بصناعة معينة (أو بالصناعتين معا) بدون أى زيادة فسي المدخلات المتاحة حتى نصل الى تعادل معدلات الاحلال التكنولوجية الحدية بين الصناعتين (أو بين المنتجين). ويتحقق هذا التعادل عندما تكون منحنيات الناتج المتكافئ الخاصة

بالصناعتين (أو بالمنتجين) معاملة لمعضها البعض . وإذا وصلنا النقط التي يحدث عندهما التماس بين هذه المنحنيات فإننا نحصل أيضا على منحني التعاقد أو منحني الصراع .

ولكى يمكننا تعظيم الانتاج فانه من الضروري ان يتم تخصيص عناصر الانتاج بحيث نكون على نقطة على منحني التعاقد . لأنه بالنسبة لأي نقطة خارج هذا المنحني فان هناك نقطة (أو نقطتين) أخرى على منحني التعاقد تعطى انتاجا اكبر من الانتاج التي تعطيه النقطة خـسـاـجـ منحني التعاقد . لاحظ أن تعريفنا لحدوث الزيادة في الانتاج أو تعظيم الانتاج لا يسمح لنا بأن نقرر أي نقطة على منحني التعاقد تعطى اكبر انتاج ممكن . فبالتحرك على CC نجد اننا نحصل على زيادة في الانتاج من سلعة معينة ونقص في انتاج السلعة الأخرى . أي أن كسل النقط الموجودة على منحني التعاقد تمثل النقط التي يتميز فيها الانتاج وتخصيص عناصر الانتاج بالكفاية . يمكننا ان نقرر ان اننا بالوصول الى منحني التعاقد . أي بتعادل معدل الاحلال التكنولوجي الحدي لمنتصرين من عناصر الانتاج لكل المنتجين الذين يستخدمون هذين المنتصرين فإننا نكون قد وصلنا الى الوضع الذي تتحقق فيه أمثلة باريتو .

أيضا من دراستنا لنظرية الانتاج فإننا نعلم أنه اذا افترضنا أن المنتج يحاول تعظيم الانتاج في حدود تكلفة معينة فانه لابد وأن يساوي بين معدل الاحلال التكنولوجي الحدي وبين النسبة بين سعرى عنصرى الانتاج وهذا يتضح من الشكل الاتي :

الشكل رقم (٧)



وفي هذا الشكل فان الخط ج د يمثل منحنى التكاليف المتماثل ($Po - Cost Curve$) حيث يكون حجم التكاليف التي يتحملها المنتج عند أي نقطة على هذا الخط متساو . وتمثل الكمية $أ$ ج مقدار العمل الذي يمكن أن يشتريه المنتج لو أنفق كل ماله عليه على شراء العمل فقط وبالمثل فان $أ$ د تمثل كمية رأس المال التي يمكن أن يشتريها لو أنفق كل ماله عليه على شراء رأس المال فقط . في حين أي نقطة على الخط ج د تمثل التوليفات الممكنة من العمل ورأس المال التي يمكنه شراؤه في حدود حجم التكاليف الذي لا يريد أن يتخطاه .

وتمثل المنحنيات $III \frac{1}{I}$ II منحنيات ناتج متكافئ مختلفة حيث يعطى المنحنى III انتاجا أكبر من مستوى الانتاج الذي يعطيه كل من المنحنيات I II وهكذا .

ومن الرسم يتضح لنا أن نقطة التوازن بالنسبة لهذا المنتج هي النقطة س حيث أنها تمثل أقصى انتاج يمكنه الحصول عليه في حدود حجم التكاليف المتاحة وتفضل النقطة س على باقي النقاط الأخرى على منحنى التكاليف المتماثل مثل $س$ ، إذ أنها تعطى مستوى أكبر من الانتاج بنفس القدر من التكاليف . وهذا يعني أن نقطة التوازن بالنسبة للمنتج هي النقطة التي يحدث عندها تماس بين منحنى الناتج المتكافئ وبين منحنى التكاليف المتماثل (أي عندما يتساوى ميل كل منهما) ولكن ميل منحنى الناتج المتكافئ هو معدل الاحلال التكنولوجي الحدي في حين أن ميل منحنى التكاليف المتماثل هو النسبة بين سعر عنصرى الانتاج أي أن شرط التوازن هو :

معدل الاحلال التكنولوجي الحدي للعمل محل رأس المال = $\frac{\text{الناتج الحدي لعنصر رأس المال}}{\text{الناتج الحدي لعنصر العمل}}$

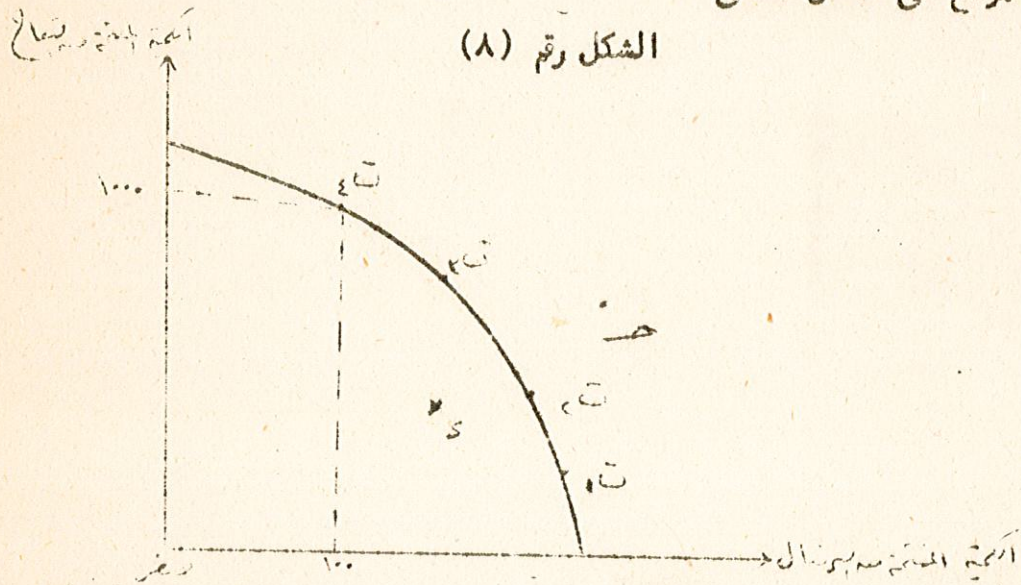
عائد رأس المال

عائد العمل

وفي حالة المنافسة الكاملة فان محاولة كل منتج الوصول الى حالة التوازن ستؤدي به الى ان يحقق التبادل بين معدل الاحلال التكنولوجي الحدي وبين نسبة سعرى عنصر الانتاج التي تتحدد عن طريق قوى العرض والطلب على هذه العناصر في السوق ولا يمكن لأي منتج بمفرده ان يؤثر عليها أي انها واحدة بالنسبة لكل المنتجين ولهذا يمكننا ان نقرر أنه في ظل النظام التنافسي وعندما نكون في حالة توازن - فان معدلات الاحلال التكنولوجية الحدية للمنتجين المختلفين سوف تتساوى - أي اننا نصل الى الوضع الذي تتحقق فيه أمثلة باريتو .

لاحظ انه يمكننا اشتقاق مايسمى بمنحنى التحويل أو منحنى امكانية الانتاج
(Transformation Curve Or Production Possibility Curve) من الشكل

(٦) ففي هذا الشكل وجدنا أن منحنى التعاقد الذي يتحقق عنده التوازن في الانتاج - هو عبارة عن مجموعة من النقاط عندما تكون كميات عناصر الانتاج على المحاور • ويوضح هذا المنحنى كما سبق وأشرنا الى الانتاج الامثل لكل سلعة الذي يتطابق مع أى تخصيص ممكن للعمل ورأس المال في انتاج كل من البرتقال والتفاح • فاذا وضعنا الكميات المنتجة من البرتقال والتفاح على المحاور وفي نفس الوقت حاولنا رسم النقاط الممثلة لانتاج كل من البرتقال والتفاح من على خط التعاقد فاننا نحصل على مايسمى بمنحنى التحويل أو منحنى امكانية الانتاج الموضح في الشكل التالي :



أى أننا نحصل على منحنى التحويل عن طريق نقل النقاط الممثلة لمنحنى التعاقد من الرسم الذى تشكل محاوره عناصر الانتاج الى رسم آخر تشكل محاوره الكميات المنتجة من السلعتين وهذا يعنى ان كل نقطة على منحنى التعاقد لها نقطة ماثلة على منحنى التحويل - فمثلا النقطة ت في الشكل رقم (٦) (والتي تعطينا انتاجا قدره ١٠٠ طن من البرتقال و ١٠٠٠ طن من التفاح هي نفس النقطة ت في الشكل رقم (٨) وهكذا) •

وهذا يعني أن منحنى التحويل يعطى أقصى ما يمكن إنتاجه من التوليفات المختلفة من البرتقال والتفاح التي يمكن إنتاجهما من حجم معين من عناصر الإنتاج (المحدد في الشكل رقم ٦) وأي نقطة خارج هذا المنحنى مثل النقطة ج تتطلب استخدام كميات أكبر من عناصر الإنتاج - في حين أن أي نقطة تقع إلى داخل المنحنى مثل د لا تتميز بالكفاءة حيث تؤدي إلى التضحية بحجم معين من السلع يمكن إنتاجه وبالتالي تؤدي إلى حدوث شيء من البطالة في عناصر الإنتاج أي أن المجتمع لا يبد وأن يحاول الوصول إلى مركز توازني على هذا المنحنى .

وبالإضافة إلى المتاح من عناصر الإنتاج فإن منحنى التحويل يعتمد أيضا على دوال الإنتاج الخاصة بكل من السلعتين . ويمثل ميل هذا المنحنى معدل التحويل الحدي بين البرتقال والتفاح - وهو يوضح كمية التفاح التي لا بد وأن تضحي بها المجتمع من أجل الحصول على وحدة إضافية من البرتقال . وزيادة إنتاج البرتقال بمقدار وحدة واحدة فإن النفقة الحدية لإنتاج البرتقال توضع تكلفة كل وحدة إضافية من البرتقال . ولكن زيادة إنتاج البرتقال لا يسد وأن تؤدي إلى نقص إنتاج التفاح ، ولهذا فإن النفقة الحدية لإنتاج التفاح توضع ما يمكن تفسيره بتخفيض إنتاج التفاح بوحدة واحدة . ولهذا فإن خارج قسم النفقة الحدية للبرتقال على النفقة الحدية للتفاح توضع عدد وحدات التفاح التي لا بد وأن تضحي بها للحصول على وحدة واحدة من البرتقال أي أن معدل التحويل الحدي يساوي النسبة بين النفقة الحدية للبرتقال إلى النفقة الحدية للتفاح .

١٠. التوافق بين الإنتاج والاستهلاك :

ذكرنا أنه للوصول إلى الوضع الذي تتحقق فيه أمثلة باريتو فلا بد أن تكون هناك كفاية في التبادل وفي الإنتاج وبالإضافة إلى الشروط الخاصة بتحقيق الكفاية في هاتين الناحيتين فإن هناك شرطا ثالثا يمكن أن نطلق عليه شرط التوافق بين الإنتاج والاستهلاك . ومؤدى هذا الشرط أنه للوصول إلى أمثلة باريتو فإن معدل التحويل الحدي في الإنتاج لا بد وأن يتساوى مع معدل الاحلال الحدي في الاستهلاك لكل سلعتين ولكل مستهلك يستهلك كملا السلعتين .

ولأثبت هذا الشرط افترض ان كل من المستهلك أو المستهلك ب في حالة التوازن - أي أن معدلات الاحلال الحدية الخاصة بكل منهما متساوية • فلو افترضنا انهما مستعدان لهاد لسة
٢ تفاحة مقابل ٣ برتقال^{عدد} • افترض ايضا ان احدا المنتجين (او مجموعة من المنتجين) قد وصل
الى حالة التوازن في الانتاج حيث يتبادل معدل الاحلال التكنولوجي الحدي بين كل عنصرين
من عناصر الانتاج في انتاج كل من البرتقال والتفاح • افترض اخيرا ان هذا التنظيم للانتاج
سيؤدي الى النقطة ٤ على منحنى التحويل بالشكل رقم (٨) حيث يكون معدل التحويل الحدي
٤ : ٢ (أي انه يترتب على تخفيض انتاج التفاح بمقدار وحدتين زيادة قدرها ٤ وحدات فسي
انتاج البرتقال) •

من الواضح اذن انه لا يمكن أن يكون هناك توازن عام - حيث انه بتخفيض انتاج التفاح
يمكن زيادة انتاج البرتقال بكمية أكثر مما يلزم لبقاء كل مستهلك على منحنى السواء الأصلي الخاص
به • أي انه لو نقل المنتجون جزءا من الموارد من انتاج التفاح الى انتاج البرتقال فانه من
الممكن أن يكون كلا المستهلكين في مركز أفضل • ولهذا فان الموقف المبدئي لا يمكن أن يمثّل
الوضع الذي تتحقق فيه أمثلة باريتو - وانها تتحقق فقط لو تحقق التعادل بين معدل التحويل
الحدي في الانتاج مع معدل الاحلال الحدي في الاستهلاك لكل سلعتين من السلع الاستهلاكية •

وما افتراض وجود المنافسة الكاملة فان محاولة المنتجين تعظيم الربح ستؤدي الى أن يكون
حجم الانتاج بالشكل الذي يحقق التعادل بين النفقة الحدية والسعر • أي أن معدل التحويل
الحدي للبرتقال محل التفاح - في ظل المنافسة الكاملة - لا بد وأن يساوي النسبة بين سعر
البرتقال وسعر التفاح (لأن سعر البرتقال وسعر التفاح لا بد وأن يتساوى مع النفقة الحدية
للبرتقال والتفاح على الترتيب) • ولكن من مناقشنا السابقة اتضح لنا ان معدل الاحلال
الحدي للبرتقال محل التفاح لا بد وأن يساوي النسبة بين سعر البرتقال وسعر التفاح - وبالتالي
يتحقق شرط التطابق بين الانتاج والاستهلاك •

يمكننا اذن تلخيص الشروط التي تتحقق عندها أمثلة باريتو كما يلي :

(١) الشرط الحدي للتبادل : للوصول الى أمثلة باريتو فان معدل الاحلال الحدي بسين
أي سلعتين استهلاكتين لا بد وأن يتساوى لكل المستهلكين الذين يستهلكون هاتين
السلعتين •

ب) الشرط الحدى للاحلال بين عناصر الانتاج : للوصول الى أمثلة باريتو فان معدل الاحلال التكنولوجى الحدى بين أى عنصرين من عناصر الانتاج لا بد وأن يتساوى لكل المنتجين الذين يستخدمون هذين المنصرين .

ج) الشرط الحدى للاحلال بين المنتجات : للوصول الى أمثلة باريتو فان معدل التحويل الحدى فى الانتاج لا بد وأن يتساوى مع معدل الاحلال الحدى فى الاستهلاك لكسل سلعتين ولكل شخص يستهلك كلا السلعتين .

١٢. شروط تعظيم الرفاهة وأنماط النمو المتاحة امام البلاد المتخلفة :

رأينا أن الشروط التى تتحقق عندها أمثلة باريتو - والتالى التخصيص الأمثل للموارد - يمكن أن تتحقق فى حالة نهادة المنافسة الكاملة وافترض سعى الافراد لتعظيم المنفعة ويسعى المنتجين لتعظيم الربح .

والتنظيم الاقتصادى الذى يسمح بتوافر هذه الشروط يمكن أن يؤدى بالتالى الى تعظيم الرفاهة الاجتماعية والتنظيمات الاقتصادية التى قد تتحقق فيها كل أو بعض هذه الشروط على التنظيم الذى يقوم على أساس المشروع الحر أو ذلك الذى يعتمد على التخطيط اللامركزى .

وبالرغم من الاختلافات الايدولوجية بين هذين التنظيمين والتى ترجع بدرجة أساسية الى ملكية عناصر الانتاج فان جهاز الأسعار فى هذين التنظيمين يقوم بالوظائف التالية :

١) معبر عن القيمة الاجتماعية .

ب) وسيلة لدفع المنتجين والمستهلكين لاتخاذ القرارات اللازمة .

ج) وسيلة لتحديد الاستهلاك .

وبالرغم من التشابه فى وظائف جهاز الأسعار فى هذين التنظيمين ، فان هناك خلافاً فى كيفية تحديد هذه الأسعار فى كل منهما . فى نظام المشروع الحر يتحدد هذه الأسعار بالتوازن بين قوى العرض والطلب الموجودة فى السوق بطريقة تلقائية فى حين أنه ظل نظام التخطيط اللامركزى فان هذه الأسعار تتحدد بطريقة عمدية - حيث يقوم جهاز التخطيط بعد معرفة تفضيلات الافراد ودوا ان الانتاج بتحديد هذه الأسعار بحيث تتحقق شروط التعظيم

في حدود القيود المفروضة وهذه الأسعار هي ما تسمى بأسعار الظل وتتطابق مع الأسعار التي تتحدد في السوق في حالة المنافسة الكاملة . وسوف نناقش هذه الموضوعات بتفصيل أكبر في الفصول التالية من هذه المذكرة .

لاحظ أنه إذا لم يكن هناك تسليم مبدأ سيادة المستهلك - بمعنى أن أمثلة باريتو تتحقق بالنسبة لمنحنيات السواء التي يضعها رجال السياسة أو الحزب نيابة عن المستهلك فإن النظام التنافسي يمكن أن يؤدي إلى أمثلة باريتو لو استخدمت الحكومة الضرائب غير المباشرة (أو الإعانات) بحيث تجعل معدلات الاحلال الحدية الخاصة بالمستهلكين مختلفة عن معدل التحويل الحدي في الانتاج وهذا الأخير لا بد وأن يكون في هذه الحالة مساوياً لمعدل الاحلال الحدي الذي يضعه رجل السياسة . وهذا يعني أن أمثلة باريتو لا تقتضي بالضرورة توافر سيادة المستهلك .

وفي نظام التخطيط المركزي - حيث يتم تحديد القرارات الانتاجية والقرارات المتعلقة بتخصيص الموارد بطريقة مركزية - لا بد أن تتوفر لجهاز التخطيط معرفة تامة بمنحني التحويل والنقطة المراد الوصول اليها على هذا المنحنى حتى يمكنه أن يصدر قراراته الخاصة بتخصيص عناصر الانتاج وأحجام الانتاج المطلوبة من المنتجين المختلفين . وواضح انه قد يكون من غير الممكن الحصول على بيانات تفصيلية بهذا الشكل - خاصة بالنسبة لمنحنيات السواء الخاصة الخاصة بالمستهلكين (أو الموضوعه لهم) وفي هذه الحالة يمكن لجهاز التخطيط الوصول إلى النقطة المراد الوصول اليها على منحنى التحويل عن طريق التجربة والخطأ . وفي هذه الحالة فإن استخدام الاسعار التي تعكس الندرة النسبية - أي اسعار الظل سوف تساعد جهاز التخطيط في الوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد .

في مناقشتنا لأنماط النمو المتاحة أمام البلاد المختلفة لا بد من التركيز على امكانيات تعظيم الرفاهية الاجتماعية في ظل هذه الأنماط المختلفة للنمو - والنسبة لنظام المشروع الحر (النظام الرأسمالي) فإن هناك العديد من الظروف التي يمكن أن تحول دون تعظيم الرفاهية الاجتماعية في ظل هذا النظام وأهمها ما يلي :

أ) الوفورات والضياعات الاقتصادية الخارجية (External Economis and Diseconomis)

في بعض الحالات قد يتمدّد تعظيم الرفاهية الاجتماعية بالرغم من سيادة المنافسة الكاملة في جميع الأسواق • وتنتج هذه الحالات من أنه في حالة المنافسة الكاملة فإن محاولة المنتج تعظيم الربح ستؤدي به إلى أن يحقق التعادل بين السعر وبين النفقة الحدية • ومن المفروض هنا أن تكون هذه النفقة الحدية معادلة للنفقة الحدية الاجتماعية التي لابد وأن يتحملها المجتمع في سبيل إنتاج وحدة إضافية من السلعة • ولكن قد يحدث في بعض الحالات أن يكون هناك خلاف بين النفقة الحدية الخاصة والنفقة الحدية الاجتماعية • وفي هذه الحالات فإن المنتج في محاولة تعظيم الربح سيحاول تحقيق التعادل بين السعر وبين النفقة الحدية التي يتحملها نظير قيامه بالإنتاج أي النفقة الحدية الخاصة • وحيث أن تعظيم الرفاهية الاجتماعية يعتمد على التعادل بين النفقة الحدية الخاصة والنفقة الحدية الاجتماعية (لأنه تحقق هذا الشرط يؤدي بالتالي إلى التعادل بين النفقة الحدية الاجتماعية والعائد الحدي الاجتماعي) والذي يوضحه السعر الذي يرغب المستهلكين في دفعه للحصول على وحدة إضافية من السلعة فإن حدوث الاختلاف بين النفقة الحدية الخاصة والنفقة الحدية الاجتماعية أي وجود وفورات أو ضياعات اقتصادية خارجية لن يؤدي بالتالي إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية بالرغم من سيادة المنافسة الكاملة •

ويطلق على هذه الوفورات والضياعات الاقتصادية لفظ الخارجية لتمييزها عن الوفورات أو الضياعات الاقتصادية الداخلية Internal Economis or diseconomis والتي تنشأ نتيجة للإنتاج على نطاق كبير وتؤدي بالتالي إلى تخفيض زيادة النفقات بالنسبة للوحدة المنتجة مع زيادة حجم الإنتاج • وتسمى هذه الوفورات أو الضياعات بالداخلية نظراً لأن الشركة تجني (أو تتحمل) ثمار (أو تكاليف) هذا التوسع داخلياً • في حين أن الوفورات (أو الضياعات) الخارجية تنشأ نتيجة لمجزء السوق في بعض الحالات عن تحديد سعر نظير تأدية خدمة (أو أساءة) وبالتالي لا تدخل في حساب المنتج • ويمكننا أن نميز بين ثلاث مصادر للوفورات أو الضياعات الاقتصادية الخارجية •

اولا - الوفورات او المبيعات التي تنشأ نتيجة للملكية

وتنتج هذه من امكانية حدوث انفصال بين الندرة وبين الملكية ومن الامثلة الكلاسيكية على هذا النوع هو اثر دخان المصانع على الغسيل بالنسبة لمحلات الغسيل التي تقع في نفس المنطقة ومن الامثلة الاخرى المنازل والحدائق الموجودة في منطقة واحدة . ففي المثال الاول نجد ان النفقة الحدية الخاصة لدخان المصانع (وبالتالي السعر) تساوى صفر في حين ان النفقة الحدية الاجتماعية أكبر من الصفر ولذا سنجد هناك اتجاه لزيادة عدد المصانع (أو نقص محلات الغسيل) ذلك في حين انه في المثال الثاني نجد أن اعتماد النحل على رحيق الحدائق لا يـسـد وأن يترتب عليه ناتج حدى وبالتالي لا بد من تحديد سعر لهذا العنصر من عناصر الانتاج . ولكن هذا غير ممكن نظرا لانفصال الندرة عن الملكية .

ثانيا - الوفورات او المبيعات التي تنشأ نتيجة للظروف الفنية للانتاج (Technical

Externaalitis) وتنشأ هذه نتيجة لبعض الظروف التكنولوجية التي تؤثر على شكل دالة

الانتاج . فقد تتميز بعض المعدات الحديثة بعدم القابلية للتجزئة (Indivisibilities)

او قد تسود ظاهرة تزايد الفلة بالنسبة للحجم (Increasing Returns to Scale)

وتؤدي هذه الظواهر الى تناقص منحنى النفقة المتوسطة في المنطقة التي يحتمل أن يتم الانتاج

فيها . وهنا يمكن أن يفشل السوق في تعظيم الرأسمية لسببين : الاول هو ان تناقص

النفقات المتوسطة يؤدي الى وجود حرب اقتصادية بين المنتجين يحاول كل منهم فيها منافسة

زميله وتخفيض السعر حتى يمكنه زيادة حجم مبيعاته وبالتالي تخفيض النفقة المتوسطة . وهذه

الحرب الاقتصادية تؤدي في النهاية الى وجود محكر واحد وبالتالي مغالطة شرط تعادل المائد

الحدى الاجتماعى (المعبر) مع النفقة الحدية الاجتماعية والثانى هو أنه اذا لم يؤدي الوضع

السابق الى حالة الاحتكار فانه سيؤدي الى وجود فشل في السوق وذلك لأنه في حالة اتجاه

منحنى النفقات المتوسطة للانخفاض فان منحنى النفقات الحدية يتجه أيضا للانخفاض ويكون

أسفل منحنى النفقة المتوسطة^(١) . وكما نعلم فالتساوى بين المائد الحدى الاجتماعى والنفقة

الحدية الاجتماعية يتطلب التساوى بين السعر والنفقة الحدية - وهى في هذه الحالة أقل

من النفقة المتوسطة . وبالتالي سيتحمل كل منتج خسارة تعادل الفرق بين النفقة المتوسطة

والحدية مضروبا في حجم المبيعات . وسوف تؤدي هذه الخسارة ان عاجلا أو آجلا الى غلق

المنشأة .

(١) لاحظ العلاقة بين الكميات الحدية والمتوسطة في علم الاقتصاد . فعندما يكون الكمية =

ثالثا - الوفورات او المنافع التي تنشأ نتيجة لسلع الخدمات العامة (Public Goods)

(Externelits) تتميز سلع الخدمات العامة بأن استهلاك شخص معين لهذه السلعة لا يستبعد استهلاك شخص آخر لها وهكذا - فمرور احد الاشخاص على كبرى الجامعة - مثلا - لا يستبعد مرور شخص آخر وهكذا وفي هذه الحالة يكون الطلب على هذه السلع اقل مما ينبغي لان لكل فرد سينتظر أن يتم الآخرين باتمام المهمة (انشاء الكورس في هذه الحالة) ليستفيد هو من الخدمة بدون مقابل . ونتيجة لذلك فان معدل التحويل الحدى لا بد وأن يتساوى مع مجموع معدلات الاحلال الحدية للفردين وليس لمعدل الاحلال الحدى المشترك بينهما مثل الحالة العادية وهذا يعنى أن المنافسة الكاملة ستؤدى الى انتاج اقل واستهلاك اقل من الخدمات العامة .

باختصار يمكننا ان نقرر ان وجود الوفورات او المنافع الخارجية يؤدى الى عدم التخصيص الأمثل للموارد . والسبب هو أن الشركات أو الافراد الذين قد يساهموا في زيادة الرفاهية الاجتماعية ولا يتقاضون ثمنا لذلك سيحاولوا تخفيض حجم هذا النشاط عن الحجم الأمثل من وجهة النظر الاجتماعية . وبالمثل فانه في حالة الشركات أو الافراد الذين قد يخلقوا بعض الصياعات الاقتصادية ولا يدفعون ثمنا لذلك فانهم سيعمدون الى زيادة حجم هذا النشاط عن الحجم الأمثل من وجهة النظر الاجتماعية .

الوفورات الاقتصادية ونظرية تصنيع البلاد المتخلفة :

تحتل الوفورات الاقتصادية مكانا هاما في نظرية تصنيع البلاد المتخلفة فهنا يمكن ان نعرف الوفورات بأنها الحالة التي تعتمد فيها ارباح شركة معينة لاعلى انتاجها واستخدامها لمعاصر الانتاج فقط ولكن هذه الارباح تعتمد ايضا على انتاج واستخدام الشركات الاخرى لمعاصر الانتاج اى انها تشمل الوفورات التي سبق التحدث عنها والتي يوجد لها مكان في نظرية

الحدية اكبر من الكمية المتوسطة فان هذه الاخيرة تتجه للارتفاع في حين انه اذا كانت الكمية الحدية اقل من المتوسطة فان الكمية المتوسطة تتجه للانخفاض اخيرا فان المنحنى الحدى يصل الى أدنى (أو اعلى) نقطة له قبل أن يصل المنحنى المتوسط الى أدنى (أو اعلى) نقطة له ، ويبدأ بعدها في الارتفاع (أو الانخفاض) ليتساوى مع المنحنى المتوسط في أدنى (أو اعلى) نقطة له . وكما نلاحظ للشكل التالي الذى يوضح العلاقة بين منحنى النفقة الحدية ومنحنى النفقة المتوسطة .



التوازن يطلق عليها عادة اسم الوفورات الحقيقية (وهى تقتصر كما ذكرنا على التشابك بين المنتجين الذى لا يحكسه السوق) بالإضافة الى التشابك الذى يحكسه السوق وهذه يطبق عليها اسم الوفورات الحسابية (Pevenary Externalities) وهذه الوفورات الحسابية لا يوجد لها مكانا فى نظرية التوازن حيث ان هذا التشابك يحكسه السوق فعلا (ولهذا لا يوجد داعى لاختذه فى الحسبان) ولكنهما تحتل أهمية كبيرة فى نظرية تصنيع البلاد المتخلفة. فالاستثمار فى صناعة مثل الحديد والصلب سيؤدى الى زيادة انتاج الحديد والصلب وبالتالي سيؤدى الى بعض التخفيض فى سعر الحديد والصلب وبالتالي الى زيادة فى ربح الصناعات الأخرى التى تستخدم الحديد والصلب كمواد وسيطة مثل الصناعات المعدنية أو الانشاءات . . . الخ . هذه الارباح الإضافية لابد وان تؤخذ فى الحسبان عند اتخاذ القرار الاستثمارى الخاص بالاستثمار فى صناعة الحديد والصلب .

وهذه القصور فى نظرية التوازن العام والذى يؤدى الى عدم صلاحيتها للتطبيق لمناقشة

مشاكل الاستثمار فى البلاد المتخلفة — يرجع الى الاسباب الآتية :

أولا — افتراض النظرية الخاص بالقابلية الكاملة للتجزئة (Perfect Divisibility) للمعدات أو الأصول الرأسمالية قد لا يتحقق دائما وقد ناقشنا هذه المشكلة عند الحديث عن الوفورات الفنية .

ثانيا — تتصف نظرية التوازن بانها نظرية ساكنة (Static) فى حين ان مشكلة الاستثمار لا تتصف ابدا بالسكون . وطبقا للنظرية نجد ان محاولة المنتجين تعظيم الربح ومحاولة المستهلكين تعظيم المنفعة سنصل الى الوضع الذى تتحقق فيه أمثلة باريتو عند الوصول الى حالة التوازن والارباح (غير العادية) هى مقياس لعدم التوازن فى النظرية الاقتصادية — حيث ان وجودها يؤدى الى الاستثمار وبالتالي الى تلاشى هذه الارباح وهكذا نصل الى حالة التوازن .

ولكن ليس من الضروري ان يؤدى الاستثمار الى الوصول الى حالة التوازن . فالاستثمار فى صناعة معينة قد يؤدى الى ارباح فى صناعات أخرى وبالتالي زيادة الاستثمار فى هذه الصناعات وهكذا وهذا يؤدى الى الاعتماد عن نقطة التوازن فالاستثمار فى صناعة الحديد والصلب سيؤدى الى تخفيض فى سعر الحديد والصلب وبالتالي زيادة فى ربحية الصناعات المعدنية كما سبق وأشرنا . هذه الزيادة فى ربحية الصناعات المعدنية ستؤدى الى زيادة الاستثمار فى . .

هذه الصناعات من أجل زيادة حجم الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على منتجات الحديد والصلب. هذه الزيادة في الطلب على منتجات الحديد والصلب ستؤدي الى ارتفاع في السعر وبالتالي ستؤدي الى زيادة الاستثمارات في صناعة الحديد والصلب وهكذا حتى نصل الى حالة التوازن .

وهذا يعني انه عندما يؤدي الاستثمار الى وفورات حسابية فان قياس الربحية الخاصة لا يوضح أهمية الاستثمار من الناحية الاجتماعية . ولكن لو حدث اندماج بين صناعة الحديد والصلب والصناعة المعدنية - مثلا - فان الربحية ستحسب كاملة ولهذا فان هذه الوفورات الخارجية ستصبح وفورات داخلية . أي أنه فقط في حالة اندماج الشركات والتخطيط المشترك لها جميعا فان الربحية في كل منها تصبح معيارا يمكن الاعتماد عليه لمعرفتها الاجتماعية^(١). ولهذا فانه في الاقتصادات التي يتم اتخاذ القرارات فيها بطريقة لامركزية نجد أن الاسعار تخفق في القيام بدورها كوسيلة لدفع المنتجين لاتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة . وواضح أن هذا يرجع الى أن الاسعار تعكس الموقف كما هو وليس كما سيكون في المستقبل ولذا نجد أنها أكثر فائدة في تنسيق قرارات الانتاج حيث تخضع هذه عادة لاعتبارات الاجل القصير ولكنها تتسم بالقصور بالنسبة للقرارات الاستثمارية الأمر الذي يؤدي الى ضرورة احلال وسيلة أخرى غير الاسعار مثل التخطيط المركزي للاستثمار .

وتحتل الاعتبارات السابقة أهمية خاصة في البلاد المتخلفة نظرا لضعف الطاقة الانتاجية في هذه البلاد . ولهذا السبب نجد أن أشد الاستثمار على الاسعار وعلى الوفورات الحسابية الخارجية سيكون كبيرا الى حد ما وبالتالي سيؤدي الى اختلاف كبير بين الربحية الخاصة والربحية العامة .

(١) سوف نناقش هذه المشكلة بالتفصيل عند التحدث عن معايير الاستثمار واختيار الفن الانتاجي.

ثالثاً لحساب عائد الاستثمار من وجهة النظر العالمية فاننا لا نهد وأن نحسب الآثار المختلفة مثل الوفورات والضياعات الاقتصادية التي تحدث نتيجة لتنفيذ مشروع معين . ولكن لحساب هذا العائد من وجهة النظر الوطنية فاننا ينبغي ان نهتم فقط بحساب الآثار السلبية تقع على مواطنينا فقط . ولهذا فاننا عادة مانجد أن الاستثمار في صناعات التصدير أفضل كما أن الاستثمار في الصناعات المنافسة للواردات أكبر من وجهة النظر الوطنية عنها في حالة وجهة النظر العالمية في هذه الحالة نجد أن اغفاق نظرية التوازن العام يكون عادة لدخول الوفورات والضياعات الحسابية التي تؤول الى الجانب والتي ينبغي استبعادها لحساب رفاة المواطنين لارفاة العالم بأسره (١).

ينبغي أن نوضح أن انصار كل من نظرية النمو المتوازن (مثل سكينوفسكي وروزنشتاين رودان) ونظرية النمو غير المتوازن (مثل هرشمان وسكينوفسكي) يعتمدان على وجود الوفورات والضياعات الخارجية وما يسببه ذلك من تشابك ديناميكي بين الصناعات المختلفة في الاقتصاد القومي . فنظرية النمو المتوازن تؤكد ضعف القوة الشرائية وما يسببه ذلك من متاعب للصناعات التي تقام بمفردها ولهذا فانهم يقترحون استراتيجية للتنمية الاقتصادية عن طريق خلق مجموعة من الصناعات التي تدعم بعضها البعض وتخلق اسواقا لبعضها البعض عن طريق محاولة التخطيط المركزي للاستثمار والتنسيق بين القرارات الاستثمارية المختلفة وتعتمد هذه الاستراتيجية على الوفورات الحسابية التي تتولد من عدم القابلية للتجزئة ومن التشابك الديناميكي بين القطاعات المختلفة وعلى هذا فان الاستثمار في قطاع معين يؤثر على الطلب والنفقات في الصناعات الاخرى . وعلى هذا فأن ميكانيكية جهاز الاسعار لا يمكن الاعتماد عليها كبديل لاستراتيجية النمو المتوازن في البلاد المتخلفة والتي تمر بمرحلة تغيير هيكلية .

(١) لاحظ ان هذه هي حجة معدلات التبادل الخاصة بالحماية الجمركية والتي تنادي بأنه اذا أدت الحماية الى تحسن في معدلات التبادل فان من مصلحة البلد فرض ضريبة جمركية على الواردات والصادرات الخاصة بها - وتحديد الضريبة المثلى من وجهة نظر البلد - سيؤدي الى تعظيم الرفاهية الاجتماعية وبالتالي الى التخصيص الأمثل للاستثمار من وجهة النظر القومية .

وفي حين أن نظرية النمو المتوازن لاتنادى بضرورة وجود أى نقص متسدد في إنتاج القطاعات المختلفة • نجد أن نظرية النمو غير المتوازن تنادى بأن سبب التخلف في البلاد المختلفة يرجع بدرجة أساسية إلى نقص عنصر المنظمين القادرين على اتخاذ القرارات ، وأن عملية النمو يمكن أن تتحرك عن طريق خلق سلسلة من النمو غير المتوازن في القطاعات المختلفة لتعظيم القرارات التبعية التي تنشأ نتيجة لخلق الضغوط والحوافز اللازمة لتحقيق النمو في القطاعات الأخرى ويسهل التكامل بين المشروعات الاستثمارية المختلفة وعدم قابلية المعدات الرأسالية للتجزئة من هذه الاستراتيجية أمام البلاد المختلفة •

ويؤدى النمو غير المتوازن إلى خلق ضغوط وعدم توازن في بعض النقاط الاستراتيجية في الاقتصاد القومي • وتنشأ هذه الضغوط لوجود فائض في إنتاج القطاعات القائمة (مثل المشروعات الانتاجية بشكل مباشر) (DPA) ونقص في إنتاج القطاعات التالية (مثل مشروعات رأس المال الاجتماعى) ($SOCC$)^(١) وسوف يؤدى وجود الفائض أو المجرى في إنتاج القطاعات المختلفة إلى مجموعة من الإجراءات التصحيحية التي تنشأ نتيجة للتكامل الديناميكي للقرارات الاستثمارية وكلما زادت الوفورات الخارجية الحسابية التي تخلقها القائمة ، كلما ازدادت الحوافز والضغوط في القطاعات التالية للاستفادة من هذه المزايا عن طريق محاولة التغلب على القصور التي تحدث من إنتاج هذه القطاعات •

ب (مشكلة توزيع الدخل :

عند مناقشتنا بشروط تعظيم الرفاهية أوضحنا أن هذه الشروط لا تتضمن في حد ذاتها حل توازني واحد (Unique solution) تعظم عنده الرفاهية ، وبينما أنه من الضروري إضافة فرض يتعلق بتوزيع الدخل •

(١) لاحظ أن استراتيجية النمو المتوازن لاتحتم هذا الاختيار للقطاعات القائمة والقطاعات التالية (وأن كانت تفضله) حيث أنه من الممكن أن تكون القطاعات القائمة هي عبارة عن رأس المال الاجتماعى في حين أن القطاعات التالية هي عبارة عن المشروعات المنتجة بشكل مباشر كما سبق وأن أوضحنا •

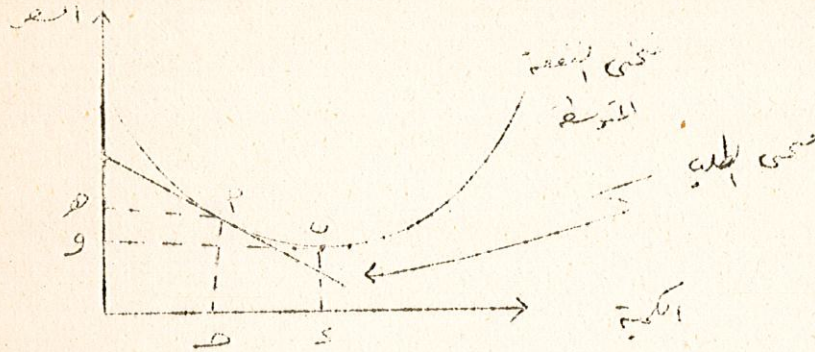
وهذا يبين أنه بالنسبة للفروض المتعلقة بتوزيع الدخل سيكون هناك حل يحقق شروط تنظيم الرفاهية وأنه إذا تم تحديد التوزيع المطلوب فيه للدخل فإن تنظيم الرفاهية الاجتماعية سيتحقق لو تحققت الشروط التي تتحقق عندها أمثلية ياريتو . وهذا يوضح أن إعادة توزيع الدخل لا بد وأن لا تتعارض — على قدر الامكان — مع شروط أمثلية ياريتو — وبالرغم من أن هذه النقطة تدعو إلى عدم التدخل في علاقات الأسعار من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل إلا أنها تواجهنا بمشكلة كيفية إعادة توزيع الدخل . فمن المعلوم أن إعادة توزيع الدخل تتم عادة عن طريق الضرائب والاعانات . ولكن كل الأنواع المختلفة من الضرائب والاعانات تؤدي — بدرجات متفاوتة بالمبلغ — إلى حدوث خلل في علاقات الأسعار وبالتالي تؤدي إلى عدم توافر الشروط التي تتحقق عندها أمثلية ياريتو .

ولهذا نجد أن الاهتمام بإعادة توزيع الدخل لا بد وأن يوجه إلى توزيع الملكية والتي تعد عاملاً هاماً في الاختلافات في الدخل . ويمكن أن تتحقق ذلك عن طريق ضرائب التركات وإعادة توزيع الثروة (الإصلاح الزراعي مثلاً) أو التأمين . وهذه الإجراءات تؤدي إلى أداء الهدف المطلوب دون التعارض مع الشروط التي تتحقق عندها أمثلية ياريتو — واتباع هذا الأسلوب الأخير (التأمين) — أي بالانتقال إلى النظام الاشتراكي نجد أن الحاجة إلى إعادة توزيع الدخل تستفي إلى حد كبير — نظراً لاعتماد الدخل على عائد العمل فقط .

جـ (المنافسة الاحتكارية ونفقات الاعلان :

تتمسك الشركات الصناعية الحديثة إلى محاولة تمييز منتجاتها عن طريق انغفاء بعض الصفات (الحقيقية أو الوهمية) على منتجاتها ومحاولة التأثير على المستهلك عن طريق الاعلان بأفضلية هذه السلعة المميّنة على السلع الأخرى التي يمكن أن تؤدي نفس الغرض مثل سجاائر كيلوماترا ونفرتيتي أو عابون الفسيل سافو وراسو ولهذا السبب نجد أن منحى الطلب على منتجات هذه الشركات يتصف بأنه سالب الميل حيث تكون هناك درجات مختلفة للولاء من المستهلكين لمنتجات هذه الشركات .

وفي الأجل القصير نجد أن التوازن يتحقق للنشأة عندما يتعادل الأيراد الحدي مع النفقة الحدية - ولكن نظرا لحرية دخول منشآت جديدة تنتج منتجات مماثلة (وأن كانت تحت أسماء مختلفة) فإن الأرباح (غير المادية) والخسائر سوف تتلاشى في الأجل الطويل - أي أن منحنى النفقة المتوسطة يكون مماسا لمنحنى الطلب - حيث تكون نقطة التوازن هي النقطة أ



الموضحة في الشكل رقم (٨) ونظرا لأن ميل منحنى الطلب هو ميل سالب كما سبق وأن أوضحنا فإنه يكون مماسا لمنحنى النفقة المتوسطة في الجزء الذي يكون فيه هذا المنحنى سالب الميل أيضا أي أن التعادل بين المنحنيين لا بد وأن يتم إلى يسار النقطة ب وهي أدنى نقطة في منحنى النفقة المتوسطة . وهذا الإنتاج لا بد من مقارنته بالإنتاج الذي يتم في حالة التوازن تحت شروط المنافسة الكاملة عند النقطة (ب) ومن هذا يتضح أن الإنتاج في ظروف المنافسة الاحتكارية هو إنتاج أقل (النقطة ج بدلا من د) وأن النفقة المتوسطة والسعر أعلى (النقطة ه بدلا من و) عما يكون في حالة المنافسة الكاملة . ويطلق على هذه النظرية اسم نظرية الطاقة العاطلة (Excess capacity Theorem) وتستخدم عادة لتوضيح الصياح في الموارد الاقتصادية المتمثل في عدم الاستخدام الأمثل للطاقة الانتاجية المتاحة والتي يترتب عليها زيادة فسي التكاليف والأسعار .

يترتب على وجود المنافسة الاحتكارية ظاهرة أخرى أشرنا إليها بإيجاز وهي نفقات الدعاية والاعلان حيث يحاول المنتجون المختلفون اقناع المستهلك بأن السلع التي ينتجونها هي أفضل السلع المتاحة عن طريق تمييز منتجاتهم واقناع المستهلك بشرائها عن طريق الدعاية والاعلان وواضح أن جزء من الاتفاق على الدعاية والاعلان له فائدة اجتماعية يقتصر على تعريف المستهلك بالسلعة وبالمميزات الفعلية (الحقيقية) التي تمتاز بها . أما ما عدا ذلك فهو اتفاق لا يخدم أي غرض اجتماعي ولكنه تهديد للموارد .

د (التقلبات الاقتصادية والبطالة :

وتنتج هذه التقلبات الاقتصادية نتيجة لعدم التعادل بين الانفاق والدخل • ويمكننا ان نقسم الانواع المختلفة للانفاق الى انفاق استهلاكى (خاص وعام) وانفاق استثمارى ^(١) ويتميز الانفاق الاستهلاكى الخاص بأنه يعتمد بشكل أو بآخر على الدخل المسموح به عن طريق الميل الحدى للاستهلاك فى حين أن الانفاق الاستهلاكى العام بالرغم من أنه يعتمد على حجم ما تحصله الحكومة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة إلا أن هناك اعتبارات أخرى قد تدخل فى تحديده مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، اعتبارات الأمن القومى • الخ أخيرا نجد أن الانفاق الاستثمارى فى البلاد الرأسمالية يخضع لعدة اعتبارات مثل توقعات رجال الأعمال عن تطور النشاط الاقتصادى ، الكفاية الحدية لرأس المال ، وأخيرا سعر الفائدة السائد فى السوق •

وحتى بداية الكساد العظيم الذى شهدته البلاد الرأسمالية ابتداءً من عام ١٩٢٩ فقد كان الفكر الاقتصادى البورجوازى يؤكد أن هناك قوى اقتصادية مختلفة تدفع النظام الاقتصادى دائما الى حالة التوظيف الكامل • ولكن الكساد العظيم أكد خطأ هذا الرأى وأدى الى مولد نظرية كينز التى تنادى بإمكانية حدوث التوازن عند مستوى يقل عن مستوى التوظيف الكامل نظرا لعدم وجود مرونة فى الاتجاه النزولى فى الأجور والأسعار (تسمح لها بالانخفاض فى حالة زيادة العرض عن الطلب نتيجة للضغوط التى تفرضها نقابات العمال) • ولذلك فقد نادى كينز بضرورة التدخل الحكومى للميل على الوصول الى حالة التوظيف الكامل عن طريق زيادة الانفاق الحكومى (مثل الانفاق على المشروعات العامة او التأمينات الاجتماعية ••• الخ) فى أوقات الكساد (حيث يودى سوء التوقعات بالنسبة للمستقبل الى وجود عجز فى الانفاق الاستثمارى) والمعكس فى حالة الرواج للحد من الضغوط التضخمية فى الاقتصاد القومى •

(١) للتبسيط سنفترض أن هذا الاقتصاد هو اقتصاد مطلق - أى لا يقيم بالتعامل مع العالم الخارجى عن طريق الواردات والصادرات •

لهذا نجد أنه في غياب التخطيط المركزي للاستثمار فإن التعادل بين الدخل والانفاق لا يتحقق بالضرورة إلا عن طريق التدخل الحكومي . وهذا هو ما يحدث الآن في جميع البلاد الرأسمالية علي وجه التقريب للتغلب على البطالة التي تؤدي إلى ضياع في الموارد الاقتصادية وإلى الاضطرابات المالية التي قد تحاول القضاء على النظام الاقتصادي الموجود من أساسه .

من مناقشتنا السابقة اتضح لنا صعوبة وجسامة مشاكل التخلف التي تعاني منها معظم البلاد المتخلفة - حيث رأينا أن هذه البلاد تعاني من انخفاض كبير في متوسط دخل الفرد بالمقارنة بمتوسط دخل الفرد في البلاد المتقدمة ورأينا أيضا أن فجوة الدخل هذه بين هاتين المجموعتين من البلاد تتجه دائما للزيادة نظرا لارتفاع معدلات نمو الدخل أو / وانخفاض معدلات نمو السكان في البلاد المتقدمة عنها في البلاد المتخلفة .

وانخفاض مستوى الدخل ينتج عنه ظاهرة معينة أطلق عليها بعض الاقتصاديين حلقة الفقر المفرغة التي تنشأ نتيجة لوجود مجموعة من القوى المتشابكة التي تعتمد كل منها على الأخرى وتعمل وتتسبب في الابقاء على فقر البلاد الفقيرة . فنظرا لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي فإن القدرة على الادخار تكون محدودة . ولكن انخفاض الدخل ينتج عن انخفاض معدلات الانتاجية التي تعتمد بدورها على نقص رأس المال . ونقص رأس المال يعتمد بلاشك على القدرة على الادخار وهكذا .

لاحظنا أيضا أن كثيرا من البلاد المتخلفة تعاني من تضخم سكاني يتجه عادة للزيادة نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان كما أن هذه البلاد تعاني من تخلف حضارى واجتماعى يتمثل في سيادة العديد من العادات والتقاليد البالية التي تقف حاجزا عند التنمية وتسوق من تقدمها (مثل عدم احترام العمل ، الانفاق المظهري ، الوساطة المحسوبة ، التكاسل الخ) . وجدنا أيضا أن غالبية هذه البلاد عانت من النهب المنظم لمواردها والتنمية غير المتوازنة نتيجة لوجودها حتى وقت قريب - تحت سيطرة البلاد الاستعمارية . الأمر الذي أدى إلى توجيه النشاط الاقتصادي في البلاد المتخلفة لخدمة النشاط الاقتصادي في البلاد الاستعمارية مثل اعتماد الاقتصاد المصري - حتى وقت قريب على محصول القطن ، واعتماد كثير من البلاد العربية على البترول الخ .

من كل هذا يتضح لنا أهمية بدء عملية التنمية في البلاد المتلفة وضرورة التدخل الحكومي على نطاق واسع للتغلب على العديد من هذه الصعوبات والمعوقات التي تحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية . الحكومة اذن يجب عليها أن تتدخل للعمل على زيادة المدخرات . وتوجيه هذه المدخرات الى اكثر الاستثمارات ربحية - من وجهة نظر المجتمع ككل وهذا يتطلب العمل على التخطيط المركزي للاستثمارات في المشروعات المختلفة حتى تستطيع اخذ الانسواع المختلفة للفوفورات او الطيعات التي قد تنتج من تنفيذ هذه المشروعات في الحسبان .

يجب على الحكومة ايضا ان تعمل على الحد من مشكلة الانفجار السكاني ومحاولة ايجاد فرص للعمالة المنتجة لما قد تعانيه قوة العمل فيها من بطالة (عريضة أو مقنعة) وللزبيسادة السنوية في قوة العمل المدنية الناتجة عن الزيادة في عدد السكان . وأن تعمل على القضاء على التخلف الحضاري والاجتماعي عن طريق رفع كفاءة النظام التعليمي وتوسيع قاعدته ، ومحو الأمية توجيه وسائل الاعلام لمحاربة العادات والتقاليد البالية ونشر قيم المجتمع الجديد . الخ . وان تعمل ايضا على القضاء على الاختلال الهيكلي التي تعاني منه اقتصادات معظم هذه البلاد نتيجة لخصومها للسيطرة الاستعمارية والاهتمام بتنمية القطاعات المختلفة وتنويع الصادرات حتى تتفادي الآثار السيئة التي تنجم عن التقلبات الشديدة التي قد تحدث للصادرات التقليدية وزيادة حجمها حتى يمكنها الوفاء بما تتطلبه عملية التنمية من الواردات من الآلات أو من السلع الوسيطة .

من كل هذا يتضح لنا ضرورة التخطيط الشامل من أجل التنمية السريعة للبلاد المتخلفة التي ينبغي عليها أن تحدد - بالنسبة لفترة زمنية محددة - صورة للوضع الاقتصادي المستهدف مثل تحديد أهداف معينة ينبغي تحقيقها (بالنسبة للدخل ، العمالة ، الانتاجية . الخ) وتحديد الوسائل والاجراءات الكفيلة بتنفيذ هذه الاهداف ، وأخيرا أن تتولى متابعة وتقييم النشاط الاقتصادي والحكم على مدى تنفيذ الخطة والعمل على تحقيق الاهداف بقدر الامكان .

١٣. متطلبات التخطيط القومى الشامل :

أ. الملكية العامة لوسائل الانتاج . ذكرنا أنه من الضروري العمل على زيادة حجم المدخرات فى البلاد المتخلفة وضرورة العمل على توجيهها الى أكثر المشروعات ربحية من وجهة النظر الاجتماعية ولعل كان جزء كبير من المدخرات يتحقق فى القطاع الانتاجى فى شكل الأرباح المتولدة فى هذا القطاع فان تأميم هذه المشروعات سيعطى الحكومة فرصة السيطرة المباشرة على هذه المدخرات ومنعها من التسرب فى شكل انفاق ترفى أو من توجيهها الى الاستثمار فى مشروعات تكون أقل ربحية من وجهة النظر الاجتماعية .

وتتمثل أهمية الملكية العامة لوسائل الانتاج أيضا فى أثرها على التفاوت فى توزيع الدخل الذى تعاني منه كثير من البلاد المتخلفة . فالتأميمات ستؤدي الى القضاء على جزء كبير من هذا التفاوت نتيجة لأن عائد الملكية سيخصص للمجتمع ككل أما فى شكل زيادة فى الانفاق الاستثمارى أو زيادة فى الاستهلاك الجماعى بدلا من خدمة الطبقة الرأسمالية فقط . بالإضافة الى ذلك فقد سبق أن أشرنا الى أن القضاء على التفاوت فى توزيع الدخل عن طريق الضرائب يحد أقل كفاءة منه فى حالة إعادة توزيع الملكية أو التأميم .

غير أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك ضرورة الملكية العامة لجميع وسائل الانتاج - خاصة فى البلاد المتخلفة - وإنما المقصود هو أن تكون ملكية الصناعات الأساسية والقائدة لعملية التنمية فى يد القطاع العام . وهذا يعنى أنه من الممكن وجود قطاع خاص له دور محدود على أن يتولى جهاز التخطيط تحديد الأهداف الخاصة بالنمو فى القطاع الخاص ومجالات النشاط التى يعمل فيها والعمل على دفع القطاع الخاص على تنفيذ أهداف الخطة عن طريق السياسات المالية والنقدية ، وسياسة التجارة الخارجية . . الخ .

وتتضح أهمية النقطة السابقة فى البلاد المتخلفة حيث عادة ما نجد أن الاتجاه نحو الاشتراكية كنظام اقتصادى واجتماعى يتأثر بسمات التخلف السائدة فى هذه المجتمعات . ولهذا فان التأميمات لا بد وأن يصاحبها فى تنفيذ الوقت نظام للحوافز يضمن انصراف الادارة والعمال بكسل طاقاتهم للانتاج " مثل الاجراء القطعة " . تحديد أجرا الادارة كنسبة من الربح ، . الخ) وأيضا لا بد من احكام الرقابة للحيلولة دون ظهور طبقة جديدة تستغل التأميمات لتحقيق مصالحها الشخصية والتى ينتج بها الضرر من التأميم .

ب. لابد وأن تتصف قرارات جهاز التخطيط بالالزام . وهذا الالزام ضروري حتى تكون لجهاز التخطيط القدرة على تحريك الموارد وتوجيهها بالشكل الذي يضمن تنفيذ الخطه . وفي حالة عدم توافر هذا الالزام فسوف نجد أنه لا يوجد ما يضمن انسيان الوحدات الانتاجية المختلفة لأداء الأدوار المحددة لها في الخطه الا بقدر التأثير على قرارات هذه الوحدات باستخدام أساليب السياسة الاقتصادية (غير المباشرة) مثل أدوات السياسة المالية والنقدية . الخ .

وواضح أن هذه النقطة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنقطه السابقة . حيث أن سيادة الملكية العامة لوسائل الانتاج ستؤدي الى تسهيل المهمة أمام جهاز التخطيط . حيث يمكن فسي هذه الحالة أن تصدر الخطه في شكل أوامر إدارية لوحدات القطاع العام . لاحظ أن هذا يتطلب أن يكون لجهاز التخطيط السلطة التي تمكنه من إصدار هذه الأوامر ومحاسبة المسؤولين في حالة عدم التنفيذ . وهذا يعني أن دور جهاز التخطيط في السلطة لابد وأن يكون أعلى من باقي الوزارات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة .

ج . توافر البيانات والاحصاءات الاقتصادية على المستوى القومي . من الصعب تصور إمكانية وضع خطة للتنمية الاقتصادية بدون توافر بيانات واحصاءات عن مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وتتعلق البيانات بالحقائق الخاصة بالاقتصاد القومي وتشمل بيانات عن حجم رأس المال الثابت موزعا حسب القطاعات المختلفة وحسب الأقاليم المختلفة . بيانات عن القوة العاملة وتوزيعها طبقا للتخصصات والمهارات والتوزيع الإقليمي لها . بيانات عن السكان موزعين حسب الجنس وحسب الأعمار المختلفة والأقاليم المختلفة ومعدلات النمو الخاصة بالسكان . بيانات عن الموارد الطبيعية المتوافرة ونوعيتها وتوزيعها الجغرافي . بيانات عن التجارة الخارجية والتطورات التي تحدث في الصادرات والواردات مقسمة حسب السلع وحسب البلاد التي تتعامل معها وأخيرا . وليس آخرا . بيانات عن الدخل القومي وتوزيعه على القطاعات المختلفة والأقاليم المختلفة .

1 لاحظ أن القرارات التي نتحدث عنها في هذه النقطة هي القرارات الرئيسية المتعلقة بتخصيص الموارد وتحديد الهيكل الانتاجي اما درجة الزام القرارات التفصيلية فتعتمد على أسلوب التخطيط المتبع (أسلوب التخطيط المركزي أو اللامركزي) الذي سنناقشه فيما بعد .

بالإضافة إلى ذلك فإن متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية يتطلب بيانات دورية عما تسم تحقيقه حتى يمكن مقارنته بالأهداف المقررة في خطة التنمية وفي ضوء هذه المقارنة يمكن معرفة فروع النشاط الاقتصادي التي لم تحقق ما كان مقررا لها في الخطة ومن ثم دراسة أسباب القصور ومحاولة علاجه في المستقبل .

وهذا يعني أن التخطيط القومي الشامل لن يكون ممكنا إلا إذا كان هناك جهاز إحصائي يتولى عملية جمع وتبويب وعرض البيانات المتعلقة بفروع النشاط الاقتصادي المختلفة - على أن تتم عملية الجمع والتبويب والعرض وفقا للنوع الذي ستستخدم فيه هذه البيانات . أي وضع الخطة ومتابعة تنفيذها .

ومن الواضح أن هذا المطلب قد يصعب الوفاء به في كثير من البلاد المختلفة حيث تنسدر المعلومات والبيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي عموما وقد أطلق أحد الاقتصاديين على التخطيط في هذه البلاد بأنه تخطيط بدون حقائق . *Planning without Facts* . وعدم توافر البيانات بشكل مرضي قد يحتم اللجوء إلى أساليب بديلة للتخطيط مثل التخطيط ببعض المشروعات الأساسية أو التخطيط القطاعي بدلا من التخطيط القومي الشامل ولو لفترة مؤقتة وفقا لامكانيات هذه البلاد - يتم فيها تجميع قدر معقول من البيانات الرئيسية واللازمة للتخطيط القومي الشامل .

وبالإضافة إلى البيانات المطلوب توافرها فهناك مجموعة من العمليات الإحصائية (Statistical Parameters) والتي دائما ما يتم الاعتماد عليها في وضع الخطة وتشمل هذه العمليات الإحصائية إيجاد قيم لمعاملات رأس المال - للإنتاج (أو معامل رأس المال - للاختصار) في القطاعات المختلفة ، وقيم المعاملات الفنية للإنتاج التي توضع درجة الاعتماد والتشابك المتبادل بين القطاعات المختلفة ، معاملات الواردات مقسمة أيضا حسب القطاعات المختلفة ، الميل الحدي للاستهلاك ، الميل الحدي للإدخار ، معسدرات الضرائب الحكومية الخ .

وفي حالة عدم توافر البيانات التي يلزم استخدامها في تقدير أحد هذه العمليات فانه يمكن الاستفادة بقيم هذه العمليات التي تم تقديرها في بلاد تمر بنفس المرحلة من التنمية وهكذا وعلى أي الأحوال ففي كثير من البلاد المتخلفة التي يكون اقتصادها عرضة للتغير الهيكلي في فترات متوسطة (٥ الى ١٠ سنوات مثلا) فان تقدير هذه العمليات يواجه مشكله أساسيه وهي افتراض بقاء الهيكل الاقتصادي الموجود (والتي تم استخدام البيانات الخاصة به في تقدير قيم العمليات المختلفة) على ما هو عليه خلال فترة الخطه . أي أنه يتم افتراض ثبات قيم العمليات طول فترة الخطه . وواضح ان هذا قد يكون غير صحيح اذا تعرض الهيكل الاقتصادي للتغير الكبير خلال فترة الخطه . ويمكن معالجة هذا القصور بمحاوله تعديل قيم هذه العمليات كلما لزم الامر وتعديل قيم المتغيرات التي تعتمد - بشكل أو بآخر - على قيم هذه العمليات . أخيرا ينبغي التنويه بأن مدى استفادة المسؤولين عن التخطيط من هذه البيانات والعمليات يتوقف على الدقة في جمع وتبويب وعرض قيم المتغيرات المختلفه - وقيم العمليات المختلفه كما يعتمد ايضا على السرعة في نشر هذه المعلومات .

٢ . توافر الكوادر القادرة على وضع الخطه ومتابعة تنفيذها . وهذا المطلب ايضا قد يشكل عبة عند تطبيق التخطيط القومي الشامل في كثير من البلاد المتخلفة التي قد لا يتوافر لديها القدر الكاف من الفنيين القادرين على وضع الخطه والقادرين على اختبار درجة التنسيق والترابط بين أجزائها المختلفه . وقد يؤدي أيضا نقص الكوادر الى اللجوء الى أساليب بديلة للتخطيط مثل تخطيط بعض المشروعات الاساسية . . . الخ .

ومن الواضح أن هذه المشكله يمكن علاجها تدريجيا عن طريق ارسال البعثات أو الاستعانة بالخبراء الاجانب للمعاونه في وضع الخطه الى أن يتم اعداد الفنيين المحليين ومن الجدير بالذكر ان هذين العاملين الاخرين (نقص البيانات والكوادر) كانا من الاسباب الرئيسيه في تأجيل تطبيق التخطيط القومي الشامل في مصر حتى عام ١٩٦٠ بالرغم من أن محاولات التخطيط في مصر ابتدأت منذ عام ١٩٥٤ في اعداد برامج لبعض المشروعات الرئيسيه قام بها كل من مجلس الانتاج والخدمات في ذلك الوقت ثم اعداد خطتين لقطاعي الصناعة والزراعة ابتداء من عام ١٩٥٧ حتى ١٩٦٠ .

هـ • توافر الاستقرار السياسي • يعد توافر الاستقرار السياسي مطلباً أساسياً للتخطيط القومى الشامل — حيث قد يؤدى عدم توافر الاستقرار الى تقاعس الحكومة عن تحقيق الاهداف المعلن عنها حتى يتم لها تثبيت دعائم الحكم • وقد ينبج عن ذلك أيضاً تغليب المصالح الفردية على المصلحة العامة حيث أن كل من الحاكم والمحكوم لن يشعر بواجبه نحو تحقيق اهداف الخطة • و • المشاركة الشعبية • لا يمكن أن تنجح الخطة فى تحقيق الاهداف المقررة ، ما لم يشارك الجميع بشكل ايجابى فى تنفيذها فتحقيق اهداف الخطة يتطلب — تماماً كما تستدعى حالة الحرب — تضاماً وتعبئة كافة الجهود والامكانيات لجميع افراد المجتمع والهيئات والقطاعات وما الى ذلك — لتحقيق الهدف المشترك الذى يعملون جميعاً من أجل تحقيقه •

فلو تصورنا على سبيل المثال أن هدف الخطة هو مضاعفة الدخل القومى خلال فترة محددة وأن هذه المضاعفة يلزمها حجم معين للاستثمار والتالى للاذخار • ولو تصورنا أيضاً أن حجم المدخرات المطلوب أعلى بكثير من المدخرات العادية — أى أن الأمر يتطلب تقييد الاستهلاك وضغطه • فى مثل هذا الوضع نجد أنه لابد على المسئولين من توضيح هذه الحقائق لمختلص الفئات الاجتماعية واستخدام وسائل الاعلام فى مناقشتها وتوضيح مدى أهميتها وما يمكن أن يسودى اليه ضغط الاستهلاك الآن من زيادة للدخل فى المستقبل والتالى زيادة فى الاستهلاك فى المستقبل أكبر مما يكون فى الامكان بدون محاولة تنفيذ اهداف الخطة •